إطار التعاون الميداني بين مجالي العنف القائم على النوع الاجتماعي وحماية الطفل

٢٠٢١ /

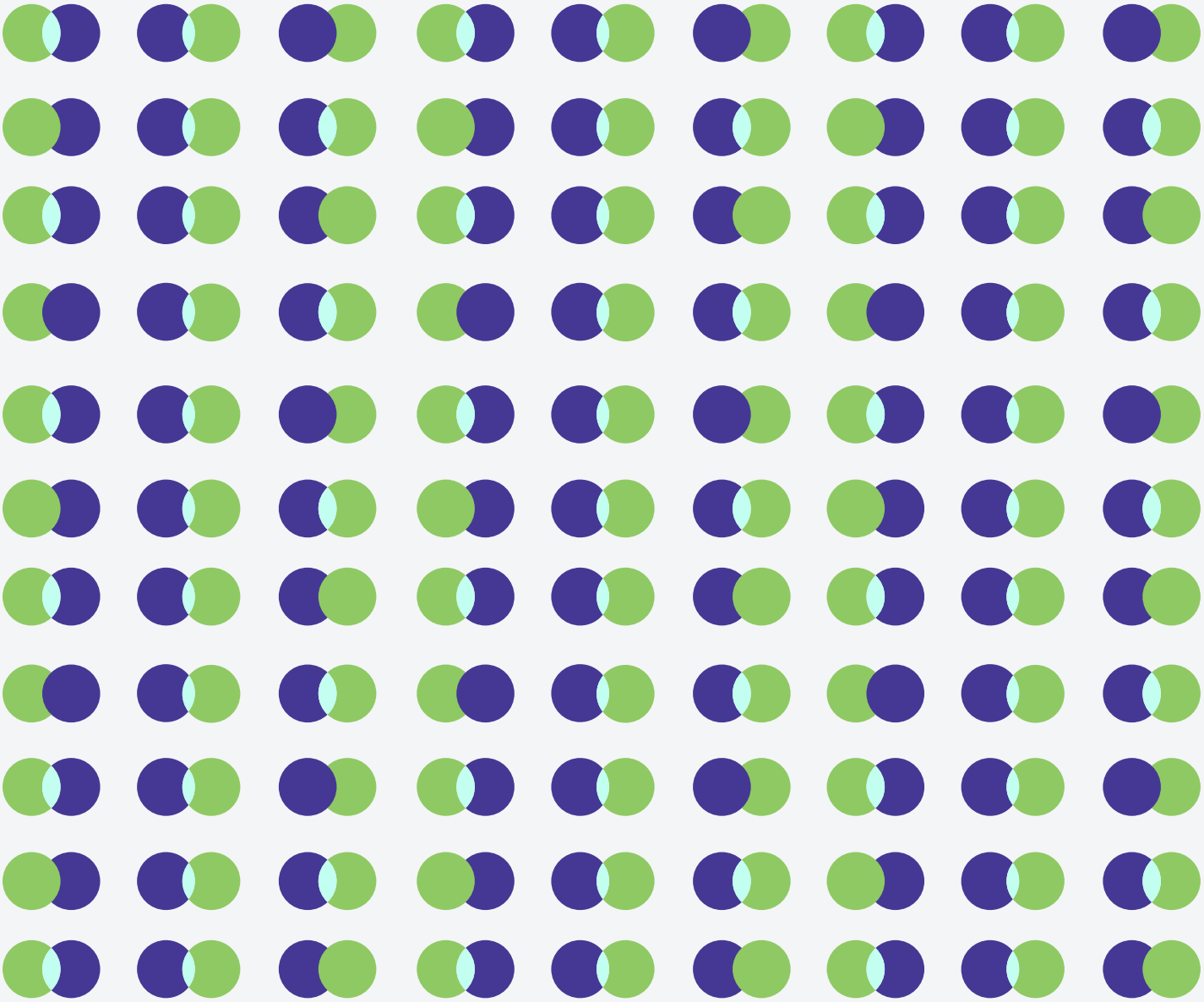

Child Protection

إطار التعاون الميداني بين مجالي العنف القائم على النوع الاجتماعي وحماية الطفل ٢٠٢١ /

دليل عملي للمنسقين والمنسقين المشاركين

الاختصارات

AAP	المساءلة أمام السكان المتضررين
AoR	جهة اختصاص
CiN	الأطفال المحتاجون
CMTF	فرقة العمل المعنية بإدارة الحالات
CP	حماية الطفل
CPMS/+	نظام إدارة معلومات حماية الطفل
GBV	العنف القائم على النوع الاجتماعي
GBVIMS/+	نظام/نظام معزّز لإدارة المعلومات المتعلقة بالعنف الجنساني
HC	منسق الشؤون الإنسانية
HCT	الفريق القطري للمساعدات الإنسانية
HNO	الاستعراض العام للاحتياجات الإنسانية
HPC	دورة البرامج الإنسانية
HRP	خطة الاستجابة الإنسانية
PiN	الأشخاص المحتاجون
PSEA	الحماية من الاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي
SAG	الفريق الاستشاري الاستراتيجي
SEA	الاستغلال والاعتداء الجنسيين
SOPs	إجراءات التشغيل الموحّدة

الديباجة

إقراراً بالاحتياجات المترابطة للناجين من الأطفال والمراهقين، من الواضح ان الجهات الفاعلة في مجالي العنف المبني على النوع الاجتماعي وحماية الطفل تتحمل مسئوليات متقاطعة فيما يتعلق بالاستجابة والتخفيف والمنع والتأهب. ويجب أن تتعاون الجهات الفاعلة من أجل توليد المعارف وتطوير المهارات وتوسيع الموارد على نحو أفضل. تؤكد مجدداً المعايير الدنيا لكل من العنف المبني على النوع الاجتماعي وحماية الطفل على الحاجة للتعاون المشترك بين القطاعات. تتطلب حالات الطوارئ المعقدة، بصورة متزايدة، التعاون بين المجالات المختلفة من أجل فهم ومعالجة الاحتياجات الجديدة والمتنامية التي تؤثر على الفتيات والفتيان.

يؤدي التغير في المشهد الإنساني إلى أن تتولى جهات فاعلة محلية، ومتنوعة، قيادة وتنفيذ جهود الاستجابة والتخفيف من الآثار والمنع في مجالي العنف المبني على النوع الاجتماعي وحماية الطفل. وتحتاج الجهات الفاعلة المحلية إلى دعم لكي تتولى الأدوار القيادية في قيادة الاستجابة وتنسيقها. وتعتبر المنظمات النسائية والشبابية بالغة الأهمية للاستجابة العملية لاحتياجات الناجين من الأطفال والمراهقين. ويعد دور منسقو جهتي اختصاص العنف المبني على النوع الاجتماعي وحماية الطفل بالغ الأهمية لتيسير التعاون العملي بين الجهات الفاعلة المتباينة من أجل ضمان معالجة فجوات تقديم الخدمة وتعزيز الاتساق والتكامل. وتكون جهود الدعوة المشتركة بين مجالي العنف المبني على النوع الاجتماعي - حماية الطفل للحاجة لبرامج مراعية لاحتياجات الحماية عبر جميع القطاعات أكثر فعالية.

ويرتبط إطار التعاون الميداني هذا بالممارسات اليومية التي يقوم بها منسقو مجالي حماية الطفل والعنف المبني على النوع الاجتماعي. ونأمل أن يستخدم كمرجع قياسي للتعاون بين جهتي اختصاص العنف المبني على النوع الاجتماعي وحماية الطفل من أجل تحقيق نواتج أفضل للأطفال والمراهقين وغيرهما من الفئات السكانية المشتركة المشمولة بالاختصاص. يدعم الإطار الحفاظ على تحديد المسئوليات والولايات من أجل توليد أوجه تناغم من خلال زيادة التواصل وتحديد مجالات التعاون.

الهدف

يتمثل الغرض الأساسي من إطار التعاون الميداني في مجالي العنف المبني على النوع الاجتماعي وحماية الطفل في معالجة فجوات تقديم الخدمة، من منظور التنسيق، وتعزيز التكامل من أجل الفئات السكانية المشمولة بالاختصاص التي تمثل أولوية مشتركة.

الفئات السكانية المشتركة المشمولة بالاختصاص

قد يكون هناك تقاطع بين جهتي اختصاص العنف المبني على النوع الاجتماعي وحماية الطفل بالنسبة لمسئوليتهما أمام الفئات السكانية الضعيفة المشمولة بالاختصاص. ولذلك، من المهم في كل بيئة أن يقوم منسقو العنف المبني على النوع الاجتماعي وحماية الطفل بتيسير حوار بين جهتي الاختصاص لتحديد الفئات السكانية المشتركة المشمولة بالاختصاص والمسئوليات عن معالجة هذه المسئوليات.

وينبغي تحديد الفئات السكانية المشتركة المشمولة بالاختصاص طبقاً للاحتياجات وأن تكون محددة بالنسبة للسياق، ولكنها يجب أن تتضمن كحدٍ أدنى الأطفال والمراهقين الذين تعرضوا للعنف الجنسي وغيره من صور العنف المبني على النوع الاجتماعي.

قد تتضمن الفئات السكانية المشتركة المشمولة بالاختصاص في البيئات الإنسانية، على سبيل المثال الآتي:

- الأطفال والمراهقين الناجين من زواج الأطفال،
- الأطفال والمراهقين المعرضين لخطر العنف المبني على النوع الاجتماعي بصورة زائدة نتيجة الهوية الجنسانية المتنوعة غير الثنائية والتعبير عنها،
- الأطفال المنفصلين عن مقدمي الرعاية الأساسيين
- الأطفال أو المراهقين ذوي الإعاقة،
- الأطفال أو المراهقين الداخلين في عمالة الأطفال أو الذين يعملون في الشوارع أو يعيشون فيها،
- الأمهات الناجيات من العنف المبني على النوع الاجتماعي وأطفالهنّ.

(وهذه القائمة ليست شاملة.)

حيثما تتحمل جهتا اختصاص العنف المبني على النوع الاجتماعي وحماية الطفل مسئوليات متقاطعة عن الفئات السكانية المشتركة، من المهم أن تتعاون جهتي الاختصاص لضمان تحديد الاحتياجات والفجوات، وتلبية الاحتياجات وسد الفجوات وتعزيز الاتساق والتكامل. **وفي الحالات التي يوجد فيها نقص في الخدمات، يجب على الجهات الفاعلة في مجال العنف القائم على النوع الاجتماعي وحماية الطفل أن تقوم بالمناصرة بشكل مشترك من أجل توفير الموارد الكافية للاستجابة للاحتياجات المحددة ومعالجة الثغرات في الخدمات.**

١. انظر على سبيل المثال المعايير الدنيا لحماية الطفل، المعيار رقم ٩: العنف الجنسي والعنف المبني على النوع الاجتماعي، المعايير الدنيا للعنف المبني على النوع الاجتماعي ١، المبادئ التوجيهية للعنف المبني على النوع الاجتماعي، المذكرة التوجيهية ٢: الأطفال الناجون من الإساءة الجنسية).

تنظيم المحتوى

إطار التعاون الميداني بين العنف المبني على النوع الاجتماعي وحماية الطفل

- ينطبق على كل وظيفة من وظائف التنسيق الأساسية الست والمسائلة أمام السكان المتضررين.
- يتضمن توصيات واضحة بشأن التعاون على المستوى القطري بين جهتي اختصاص العنف المبني على النوع الاجتماعي وحماية الطفل
- يتضمن أمثلة عملية للتعاون والتنسيق القويين بين جهتي اختصاص العنف المبني على النوع الاجتماعي وحماية الطفل
- يقدم تلميحات عن كيفية تقوية التعاون والترابط والتكامل بين جهتي اختصاص حماية الطفل والعنف المبني على النوع الاجتماعي وغيرهما من فرق التنسيق الخاصة بالمجموعات/القطاعات

الجمهور الأساسي

- المنسقون والمنسقون المشاركون في جهتي اختصاص العنف المبني على النوع الاجتماعي وحماية الطفل.

الجماهير الثانوية

- الداعون إلى عقد اجتماعات فرق العمل الفنية داخل منتديات التنسيق
- أعضاء جهتي اختصاص العنف المبني على النوع الاجتماعي وحماية الطفل
- مسئولي إدارة المعلومات العاملين مع جهتي اختصاص العنف المبني على النوع الاجتماعي وحماية الطفل
- وظائف الدعم الميداني العالمية (مثل فرق دعم جهة اختصاص العنف المبني على النوع الاجتماعي الإقليمية، وفرق الاستجابة السريعة في مجال حماية الطفل، ومكاتب المساعدة الخاصة بالعنف المبني على النوع الاجتماعي والشركاء الاحتياطيين)
- الوكالات القائدة للمجموعات والمشاركة في قيادة المجموعات

الإشارات المرجعية

يتكامل إطار التعاون الميداني هذا مع الإرشادات البرامجية الموجودة بالفعل والتي تشمل المعايير الدنيا للعنف المبني على النوع الاجتماعي والمعايير الدنيا لحماية الطفل، وحزمة رعاية الأطفال الناجين، والمبادئ التوجيهية للعنف المبني على النوع الاجتماعي الصادرة عن اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، وغيرها من الأدلة المواضيعية في مجال حماية الطفل. سوف يستفيد تفعيل استخدام إطار التعاون الميداني من الإشارات المرجعية إليه وربطه بالوثائق التي تحكم التنسيق ومنها:

- الاختصاصات المحلية لكل من منسقي جهتي اختصاص العنف المبني على النوع الاجتماعي وحماية الطفل
- حزم الإحاطة، وتشمل مجموعة أدوات المبتدئين للمنسقين الجدد في مجالي حماية الطفل والعنف المبني على النوع الاجتماعي
- المواد التدريبية ودعم مكتب المساعدة
- كتيبات التنسيق والمواد الإرشادية
- التدريب على التنسيق بين العنف المبني على النوع الاجتماعي وحماية الطفل حسب الاقتضاء
- الإرشادات العالمية لإجراءات التشغيل الموحّدة المتعلقة بتنسيق الاستجابة الميدانية (المحتوى والعملية - مثل إجراءات التشغيل الموحّدة لفرقة العمل المعنية بإدارة حالات حماية الطفل: إرشادات إجراءات التشغيل الموحدة في مجال العنف المبني على النوع الاجتماعي

٢. إرشادات تنسيق كتل التنسيق على مستوى الدولة، اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، حزيران ٢٠١٥.

مفاتيح تخطيط الصفحات

إطار التعاون الميداني في مجالي العنف المبني على النوع الاجتماعي وحماية الطفل المطبق على الوظائف الأساسية للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات في مجال التنسيق بين المجموعات

ترتبط أنشطة التعاون بالوظائف الأساسية للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات في مجال التنسيق بين المجموعات. تنطبق هذه الوظائف على جميع المنسقين وآليات التنسيق على المستوى الميداني. ولكل وظيفة من الوظائف الست الأساسية، يقدم إطار التعاون الميداني مستويين من الأنشطة/المشاركة: 'المتوقع' و'الموصى به'. وقد استشير منسقو العنف المبني على النوع الاجتماعي وحماية الطفل وهم متفقون على أهمية التنسيق بشأن القضايا المبيّنة. من المتوقع أن يعمل منسّقو العنف المبني على النوع الاجتماعي وحماية الطفل مع بعضهم البعض، وكذلك مع أعضاء آليات التنسيق، من أجل تيسير عملية اختيار وتنفيذ الإجراءات ذات الصلة بالسياق والعملية والتعاونية. سوف تؤدي إضافة هذه الإجراءات إلى استراتيجيات العنف المبني على النوع الاجتماعي وحماية الطفل الوطنية إلى تحسين المساءلة عن تنفيذ إطار التعاون الميداني.[٣]

مستوى التعاون المتوقع

يحدد 'مستوى التعاون المتوقع' مجالات الأنشطة التي تمثل المستوى الأساسي أو الحد الأدنى للتعاون بين جهتي اختصاص العنف المبني على النوع الاجتماعي وحماية الطفل. ومن المهم أن تستند أنشطة التعاون بين العنف المبني على النوع الاجتماعي - حماية الطفل التي تمنح الأولوية إلى السياق التشغيلي لجهتي الاختصاص، وأن يوضع في الاعتبار الأنشطة التي تعمل بشكل جيد والأمور التي تحتاج إلى تقوية.

الإجراءات الإضافية الموصى بها

تمثل 'الإجراءات الإضافية الموصى بها' أمثلة إضافية للإجراءات أو الأنشطة المشتركة المقترحة التي يمكن أن تعمل فيها جهتي اختصاص العنف المبني على النوع الاجتماعي وحماية الطفل بشكل تعاوني مع زيادة قوة التعاون بينهما. ومع ذلك، فإن هذا التمييز ليس ملزمًا ويجب أن يوجه السياق المحلي الأولويات التعاونية.

قائمة الإجراءات العملية (اختر واخلط وعدّل حسب السياق)

'قائمة الإجراءات العملية': لكل وظيفة، هناك أمثلة على الإجراءات أو الأنشطة المشتركة التي يمكن أن تضعها جهتي اختصاص العنف المبني على النوع الاجتماعي وحماية الطفل في الاعتبار وأن تكون مصدر لإلهامهما عند التخطيط لعملهما التعاوني. وتهدف هذه القائمة إلى تشجيع وإلهام التعاون الخلاق. وهذه ليست قائمة شاملة بالأنشطة. وينبغي أن تقرأ هذه القائمة على أنها مقترحات وليست اشتراطات.

الأدوات

تم رفد الإطار بروابط إلى وثائق مرجعية وأمثلة ونماذج ومواد أخرى تكرّم منسقو جهات اختصاص حماية الطفل والعنف القائم على النوع الاجتماعي بمشاركتها. ويعد مجلد التخزين على غوغل[٤] مواد جرى تطويرها على المستويات الوطنية، ومن المتوقع أن تنمو مع حدوث مزيد من التعاون وتبادل الأدوات. ويُشجَّع مستخدمو إطار التعاون الميداني على الاستمرار في تبادل الأدوات والنماذج.

الأمثلة الميدانية

تمثل الأمثلة الميدانية دراسات حالة مصغّرة لتعاون حقيقي بين العنف المبني على النوع الاجتماعي-حماية الطفل تم تنفيذه في بيئات محلية. وتهدف هذه الأمثلة الميدانية إلى إلهام وإعطاء منظور بشأن كيفية عمل جهات الاختصاص الأخرى معاً عند الاستجابة للفئات السكانية المشتركة المشمولة بالاختصاص. تصف الأمثلة الميدانية الموضحة النجاحات والممارسات الواعدة وخبرات التغلب على التحديات في التعاون بين جهتي اختصاص العنف المبني على النوع الاجتماعي وحماية الطفل وغيره من أوجه التنسيق على المستوى الميداني، والتي تشمل الوزارات التنفيذية في الحكومة.

سهولة الطباعة

تم الحفاظ على تصميم بسيط للإطار لتشجيع طباعته والرجوع إليه بسهولة. ومن المأمول أن يكون إطار العمل التعاوني وثيقة يتم الرجوع إليها في كثير من الأحيان ويلهم التعاون العملي في مجال العنف القائم على النوع الاجتماعي وحماية الطفل على أساس يومي.

٣. انظر https://interagencystandingcommittee.org/iasc-transformative-agenda/iasc-reference-module-cluster-coordination-country-level-revised-july-2015

٤. https://drive.google.com/drive/folders/1qjWjgtfDc1NCSK37feVyj8GitFg7aG9R?usp=sharing

تعريف المصطلحات

العنف المبني على النوع لاجتماعي

لنوع الاجتماعي» هو مصطلح جامع يعبر عن أي فعل مؤذٍ يرتكب ضد إرادة الشخص ويستند إلى الفوارق التي يحددها المجتمع (أي النوع الاجتماعي) بين الذكور والإناث. وهو يتضمن الأفعال التي توقع الأذى أو المعاناة الجسدية أو الجنسية أو العقلية والتهديد بمثل هذه الأفعال والإكراه وغيرها من صور سلب الحرية. وقد ترتكب هذه الأفعال في العلن أو في السر[٥]. يشيع استخدام مصطلح «العنف المبني على النوع الاجتماعي» لإبراز كيف يمكن لانعدام المساواة النظامي بين الذكور والإناث، والذي يوجد في كل مجتمع في العالم، أن يكون بمثابة خاصية تأسيسية وموحِّدة لمعظم صور العنف الذي يرتكب ضد النساء والفتيات.[٦] كما يشمل مصطلح «العنف المبني على النوع الاجتماعي» العنف الجنسي المرتكب صراحةً بغرض تأكيد المعايير الجنسانية غير المنصفة للذكورة والأنوثة.[٧]

بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان، تعتبر أفعال العنف المبني على النوع الاجتماعي انتهاكات للقانون، على النحو المنصوص عليه في المعاهدات الدولية، وبخاصة اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (السيداو).[٨] بالإضافة إلى ذلك، فإن إعلان الأمم المتحدة بشأن القضاء على التمييز ضد المرأة يُعرّف العنف ضد المرأة على أنه «أي فعل عنيف تدفع إليه عصبية الجنس ويترتب عليه، أو يرجح أن يترتب عليه، أذى أو معاناة للمرأة ، سواء من الناحية الجسمانية أو الجنسية أو النفسية».[٩] ويؤكد الإعلان على أن العنف هو «مظهر لعلاقات قوي غير متكافئة بين الرجل والمرأة عبر التاريخ، أدت إلى هيمنة الرجل على المرأة وممارسته التمييز ضدها والحيلولة دون نهوضها الكامل».[١٠]

يستخدم حالياً مصطلح «العنف المبني على النوع الاجتماعي» من قِبل بعض الجهات الفاعلة لإبراز الأبعاد المتعلقة بالجنسانية من بعض صورة العنف ضد الرجال والفتيان - وبخاصة بعض صور العنف الجنسي التي ترتكب بغرض ترسيخ المعايير غير المنصفة للذكورة والأنوثة (مثل العنف الجنسي الذي يرتكب أثناء النزاع المسلح بغرض حرمان العدو من ذكورته أو تأنيثه). ويستند هذا العنف الذي يرتكب ضد الذكور إلى أفكار تنشأ في المجتمع وتتعلق بما يعنيه كون المرء رجلاً وبممارسة السلطة الذكورية. وهو يستخدم من قِبل الرجال (وفي حالات نادرة من قِبل النساء) لإلحاق الأذى بغيرهم من الذكور. وكما هو الحال بالنسبة للعنف ضد النساء والفتيات، لا يُبلغ عادة عن هذا النوع من العنف نتيجة مسائل تتعلق بوصمة العار بالنسبة للناجين - التي ترتبط في هذه الحالة بمعايير الذكورة (مثل المعايير التي تُثني الناجين من الذكور عن الإقرار بضعفهم أو ترى أن الناجي يتسم بالضعف على نحو ما لأنه تعرض للاعتداء). وقد لا يُبلغ عن الاعتداء الجنسي على الذكور أيضاً في الأوضاع التي يمكن أن يؤدي فيها مثل هذا الإبلاغ إلى تداعيات تهدد الأرواح ضد الناجي و/أو أفراد أسرته. ولا يقر الكثير من البلدان صراحةً بالعنف الجنسي ضد الرجال في قوانينها و/أو يكون لديها قوانين تجرم الناجين من مثل هذا العنف.[١١]

تستخدم بعض الجهات الفاعلة أيضاً مصطلح «العنف المبني على النوع الاجتماعي» لوصف العنف المرتكب ضد الأشخاص المثليين والمثليات وثنائيي الميل الجنسي والمتحوّلين والمتحولات جنسيًا وحاملي وحاملات صفات الجنسين، الذي «تحركه رغبة في معاقبة أولئك الذين يُنظر إليهم على أنهم يتحدون المعايير الجنسانية».[١٢]

٥. اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات. ٢٠١٥. إرشادات دمج تدخلات مواجهة العنف المبني على النوع الاجتماعي في العمل الإنساني: الحد من المخاطر وتعزيز المرونة ودعم التعافي. ص.٥

٦. المرجع السابق

٧. المرجع السابق

٨. قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٨٠/٣٤ (١٩٧٩)، اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

٩. قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٠٤/٤٨ (١٩٩٣) إعلان القضاء على التمييز ضد المرأة.

١٠. المرجع السابق

١١. اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات. ٢٠١٥. إرشادات دمج تدخلات مواجهة العنف المبني على النوع الاجتماعي في العمل الإنساني الحد من المخاطر وتعزيز المرونة ودعم التعافي. ص.٥-٦

١٢. مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان. ٢٠١١. 'القوانين والممارسات التمييزية وأعمال العنف الموجهة ضد الأفراد على أساس ميلهم الجنسي أو هويتهم الجنسانية A/ HRC/19/41، <http://www.ohchr.org/documents/issues/ discrimination/a.hrc.19.41_english.pdf>

العنف الجنسي

العنف الجنسي هو 'أي فعل جنسي أو محاولة للحصول على فعل جنسي، والتعليقات أو التحرشات الجنسية غير المرغوبة أو أعمال الاتجار الجنسي أو أي شيء آخر موجه نحو الحالة الجنسية لشخص ما بالإكراه منْ قِبَل أي شخص بغض النظر على علاقته أو قرابته بالضحية في أي موقع أو مكان، بما في ذلك - وليس حصراً أو تحديداً - البيت ومكان العمل.'[١٣] 'يأخذ العنف الجنسي أشكالا عديدة منها الاغتصاب والعبودية الجنسية و/أو الاتجار بالبشر، والحمل القسري، والتحرش الجنسي، والاستغلال و/أو الإساءة الجنسية، والإجهاض القسري'.[١٤]

الناجون من الأطفال والمراهقين

يستخدم المصطلح هنا كمصطلح جامع يعبر عن الأطفال والمراهقين الذين تعرضوا للعنف الجنسي وزواج الأطفال وغيرهما من صور العنف المبني على النوع الاجتماعي.

حماية الطفل في العمل الإنساني

'منع الإساءة والإهمال والاستغلال والعنف ضد الأطفال في العمل الإنساني والاستجابة لها. [١٥]

---

١٣. منظمة الصحة العالمية. ٢٠٠٢. التقرير العالمي حول العنف والصحة، <www.who.int/violence_ injury_prevention/violence/world_ report/en> ضمن اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات (٢٠١٥) إرشادات دمج تدخلات مواجهة العنف المبني على النوع الاجتماعي في العمل الإنساني: الحد من المخاطر وتعزيز المرونة ودعم التعافي. ص.٣٢٢.

١٤. اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات (٢٠١٥). إرشادات دمج تدخلات مواجهة العنف المبني على النوع الاجتماعي في العمل الإنساني الحد من المخاطر وتعزيز المرونة ودعم التعافي.

١٥. التحالف من أجل حماية الطفل في إطار الأعمال الإنسانية، المعايير الدنيا لحماية الطفل في إطار الأعمال الإنسانية، إصدار عام ٢٠١٩، ٢٠١٩.

إطار التعاون الميداني في مجالي العنف المبني على النوع الاجتماعي وحماية الطفل

دليل عملي للمنسقين والمنسقين المشاركين

وظيفة التنسيق الأساسية رقم ١
دعم تقديم الخدمة

مستوى التعاون المتوقع

التعاون

قائمة بأنشطة عملية (اختر، وامزج، وعدّل مع السياق)

الرسم المشترك لخرائط الخدمات

تحدد جهتا الاختصاص العنف المبني على النوع الاجتماعي وحماية الطفل الفجوات في تقديم الخدمات ويقومان بمعالجتها استناداً إلى ما تم تحديده من احتياجات الناجين من الأطفال والمراهقين وغيرهم من الفئات السكانية المشتركة.

تحدد جهتا الاختصاص العنف المبني على النوع الاجتماعي وحماية الطفل، ويعالجان، ازدواجية الخدمات التي تقدم إلى الناجين من الأطفال والمراهقين وغيرهم من الفئات السكانية المشتركة.

- تبادل المعلومات بشأن الأدوات التي يستخدمها كل من جهتي اختصاص العنف المبني على النوع الاجتماعي وحماية الطفل لتحديد الفجوات في تقديم الخدمة واستكشاف إمكانية الربط بينها أو دمجها.
- استخدام المعلومات من الرسم المشترك لخرائط الخدمات في تحديد الإجراءات المطلوب اتخاذها لمعالجة ازدواجية الخدمات والاتفاق عليها.
- تحديد أفضل مقدمي الخدمات الذين تمكّنهم أوضاعهم من تلبية احتياجات الفئات السكانية المشتركة لكل منطقة/منطقة فرعية/مجتمع محلي.
- رسم خرائط للشركاء الذين يقدمون خدمات العنف المبني على النوع الاجتماعي وحماية الطفل، وتحديده المواقع الجغرافية التي يعملون بها وأي قيود على تقديمهم للخدمة.
- تيسير النقاش بين مقدمي خدمات العنف القائم على النوع الاجتماعي وحماية الطفل للاتفاق على عملية لتحديد مقدم الخدمة ذي الوضع الأمثل المؤهل لتولي مسئولية إدارة الحالات المنفردة للناجين من الأطفال والمراهقين في البيئات التي يعمل فيها العديد من مقدمي الخدمات. وقد يتضمن هذا إجراء استعراض مشترك للمبادئ التوجيهية لإدارة الحالات والاتفاقيات الميدانية الخاصة بتحويل الحالات.
- تقييم العوائق التي تحول دون الوصول إلى الخدمات المناسبة للناجين من الأطفال والمراهقين والتي قد تتضمن توافر الموظفين المدربين على تقديم الخدمات الصديقة للطفل.
- إنشاء منصات يمكن التعاون من خلالها من أجل تحديد ومعالجة الاحتياجات التي تشمل أكثر من قطاع، مثل فريق العمل المعني بزواج الأطفال أو الفرق العاملة الفنية المعنية بإدارة الحالات.
- ضمان أن تتضمن أدوات جمع المعلومات القائمة على ٣ أسئلة (مَن وماذا وأين) أو ٤ أسئلة (بزيادة متى) أو ٥ أسئلة (بزيادة لمَن) الخدمات والوكالات التي تعكس احتياجات الناجين من الأطفال والمراهقين والفئات السكانية المشتركة في السياق المحدد حين يكون القيام بذلك آمناً.
- وضع مواد للتواصل، بصورة تعاونية، موجهة إلى الأطفال والمراهقين ومقدمي الرعاية الآمنة لهم وأسرهم من أجل إخطارهم بالخدمات المتاحة.
- الاتفاق على كيفية/توقيت التواصل بشأن فجوات تقديم الخدمة التي تم تحديدها في أماكن محددة مع الشركاء.
- استعراض إجراءات التشغيل الموحّدة القائمة من أجل ضمان إدماج الناجين من الأطفال والمراهقين وغيرهم من الفئات السكانية المشتركة، وللتأكد من اتساق المعلومات وتوحيد المصطلحات وتوضيح الأدوار والمسئوليات لكل قطاع من القطاعات التي تستجيب للاحتياجات وغيرها ومن الاعتبارات الرئيسية.
- إجراءات التشغيل الموحّدة واتفاقيات المستوى الميداني: الاتفاق على أقسام مخصصة للسياق في إجراءات التشغيل الموحّدة الخاصة بكل من العنف المبني على النوع الاجتماعي وحماية الطفل وغيرها من الاتفاقيات الميدانية لكي تعكس الفهم المشترك للإجراءات الخاصة بالناجين من الأطفال والمراهقين.
- التعاون في تطوير مذكرة مشتركة عن الخدمات والإحالات لشركاء التنفيذ/مقدمي الخدمات في مجالي العنف المبني على النوع الاجتماعي وحماية الطفل تحتوي على المعلومات الرئيسية للإحالات الآمنة للأطفال والمراهقين وغيرهم من الفئات السكانية المشتركة. ويمكن إضافة هذه المعلومات في صورة ملحق بإجراءات التشغيل الموحّدة الخاصة بمجالي العنف المبني على النوع الاجتماعي وحماية الطفل.

مسارات الإحالة للناجين من الأطفال والمراهقين	▪ استعراض مسارات الإحالة الخاصة بالعنف المبني على النوع الاجتماعي وحماية الطفل لضمان تضمين خدمات للناجين من الأطفال والمراهقين. ▪ تيسير اتساق المعلومات وتوحيد اللغة/المصطلحات، حيثما توجد مسارات إحالة منفصلة للعنف المبني على النوع الاجتماعي وحماية الطفل، حتى 'تتحدث المسارات مع بعضها' ويشمل ذلك الإرشادات الخاصة بالإحالات الآمنة. والنشر طبقاً لذلك.
تطوير القدرات	▪ تعريف الموظفين الداعمين للأطفال والمراهقين الناجين من العنف المبني على النوع الاجتماعي بالمعايير الدنيا لكل من حماية الطفل والعنف المبني على النوع الاجتماعي والمبادئ التوجيهية المتعلقة بالممارسات الفضلى لتجنب إلحاق الأذى. ▪
تبادل المعلومات	▪ عقد اجتماعات تنسيقية مشتركة دورياً بين مجالي العنف المبني على النوع الاجتماعي وحماية الطفل. (ممارسة واعدة برزت من خلال الأمثلة الميدانية). ▪ اختيار جهتي تنسيق للعنف المبني على النوع الاجتماعي وحماية الطفل لحضور الاجتماعات المناظرة وتقديم التحديثات. النظر في إدراج عنصر منفصل في جدول الأعمال يتناول الناجين من الأطفال والمراهقين وغيرهم من الفئات السكانية المشتركة. ▪ تضمين جهة التنسيق الخاصة بالعنف المبني على النوع الاجتماعي في الفريق الاستشاري الاستراتيجي المعني بحماية الطفل وجهة تنسيق حماية الطفل في الفريق الاستشاري الاستراتيجي المعني بالعنف المبني على النوع الاجتماعي. ▪ التعاون في تطوير بروتوكولات مشتركة لتبادل المعلومات/الاتفاق على مبادئ تبادل المعلومات لضمان السرية وسلامة الناجين. ▪ بالنسبة للسياقات التي تكون فيها آلية الرصد والإبلاغ و/أو ترتيبات الرصد والتحليل والإبلاغ مُفعّلة، تدعم جهتي التنسيق بصورة مشتركة لكي تصبح جزئاً من جهة الاختصاص 'الأخرى'، مثل أن تكون جهة تنسيق آلية الرصد والإبلاغ ضمن أعضاء جهة اختصاص العنف المبني على النوع الاجتماعي وتكون جهة تنسيق ترتيبات الرصد والتحليل والإبلاغ ضمن أعضاء جهة اختصاص حماية الطفل مما يمكّن من الحصول على التحديثات وتبادل المعلومات.

الإجراءات الإضافية الموصى بها للوظيفة الأساسية ١

التعاون

قائمة بأنشطة عملية (اختر، وامزج، وعدّل مع السياق)

دمج الخدمات التي تقدم للناجين من الأطفال والمراهقين في مسارات الإحالة الخاصة بحماية الطفل والعنف المبني على النوع الاجتماعي	▪ التعاون في إنشاء مسارات إحالة متكاملة تلبي احتياجات الناجين من الأطفال والمراهقين وغيرهم من الفئات السكانية المشتركة. ▪ الاتفاق على الكيفية التي سوف تضمن بها آليات التنسيق تحديث مسارات الإحالة، مثل وتيرة المراجعات وعملية التحديث والمسئول عنها. ▪ التعاون في تجميع معلومات عن متطلبات تقديم التقارير القانونية الإلزامية المطبقة على الجهات الفاعلة في مجالي العنف المبني على النوع الاجتماعي وحماية الطفل. ▪ التعاون في وضع/مراجعة البروتوكولات الخاصة بالموافقة الواعية والقبول للناجين من الأطفال والمراهقين، بما في ذلك ذوي الإعاقة المرتبطة بالتواصل أو القدرات الذهنية. ▪ التنسيق المشترك في مجال إتاحة المواد الإعلامية الصديقة للطفل وإتاحة الخدمات. العصف الذهني بشأن مكان إتاحتها استناداً إلى قدرة الفئات المختلفة على الوصول للمعلومات.

تقييم القدرات وتطويرها

- التعاون في إنشاء الكفاءات الرئيسية لدى مختلف كوادر الموظفين/مقدمي الخدمة من أجل معالجة القضايا المشتركة التي تم تحديدها في مجالي العنف المبني على النوع الاجتماعي وحماية الطفل.
- الاتفاق على مؤشرات للقدرات المشتركة لكي تستخدم في تقييم القدرات، مثل تقييمات جودة الخدمات وتقييمات قدرات الموظفين وتقييمات احتياجات التدريب.
- تيسير أنشطة بناء القدرات المشتركة وتوفير فرص اكتساب مهارات تفيد في قطاعات مختلفة أثناء التدريب، مثل التدريب على 'رعاية الناجين الأطفال' والتخفيف من مخاطر العنف المبني على النوع الاجتماعي في برامج حماية الطفل، والتدريب على الإدارة السريرية للاغتصاب والدورات التوجيهية في مجال المعايير الدنيا للعنف المبني على النوع الاجتماعي وحماية الطفل وإدارة حالات العنف المبني على النوع الاجتماعي المشتركة بين الوكالات وما إلى ذلك، بالنسبة للكوادر المحددة المشاركة في تقديم الخدمات وتلبية احتياجات الفئات السكانية المشتركة. [16]

١٦. رابط
https://gbvguidelines.org/en/documents/availability-accessibility-acceptability-and-quality-framework-a-tool-to-identify-potential-barriers-in-accessing-services-in-humanitarian-settings/
https://gbvguidelines.org/en/documents/tip-sheet-consulting-with-women-and-girls/

وظيفة التنسيق الأساسية رقم ٢
إثراء عملية اتخاذ قرارات منسق الشؤون الإنسانية /فريق تنسيق المساعدات الإنسانية بالمعلومات

مستوى التعاون المتوقع

التعاون	قائمة بأنشطة عملية (اختر، وامزج، وعدّل مع السياق)
تعكس فصول الاستعراض العام للاحتياجات الإنسانية والأشخاص المحتاجين فهماً متبادلاً للاحتياجات والمخاوف التي تم تحديدها في مجالي العنف المبني على النوع الاجتماعي وحماية الطفل. **تعبر أدوات التقييم المنسقة عن الاحتياجات المتعلقة بكل من العنف المبني على النوع الاجتماعي وحماية الطفل**	▪ التحديد المشتركة للاحتياجات من المعلومات المتعلقة بمخاطر العنف المبني على النوع الاجتماعي واتجاهاته وقضايا حماية الطفل وعوائق الحصول على الخدمات. الاتفاق على الأسئلة الرئيسية اللازمة لإثراء التخطيط وصنع القرار بالمعلومات المتعلقة بالاعتبارات الاستراتيجية والتشغيلية. ▪ التعاون في تحديد الموضوعات التي يمكن أن تتعاون فيها جهتا اختصاص العنف المبني على النوع الاجتماعي وحماية الطفل في جمع البيانات، وتيسير تدقيق تقييمات السلامة، على سبيل المثال، من أجل الاستفادة من المخاوف المشتركة طبقاً لذلك. ▪ ضمان أن تُنتج أي تقييمات/استبيانات محددة في مجالي العنف المبني على النوع الاجتماعي/ حماية الطفل بيانات مفيدة لكل من جهتي الاختصاص. المشاركة في تحليل مشترك للنتائج واستخدام المعلومات لإثراء جهود الدعوة بالمعلومات. ▪ تبادل المعلومات المتحصل عليها من تقارير نظام إدارة المعلومات المتعلقة بحماية الطفل والنظام/النظام المعزز لإدارة المعلومات المتعلقة بالعنف المبني على النوع الاجتماعي وإجراء تحليل مشترك للاتجاهات لفهم احتياجات إدارة الحالات وتوفير المعلومات لإجراءات التخطيط والإجراءات التصحيحية. ▪ صياغة وتنفيذ بروتوكولات لتبادل المعلومات وتنشيط الروابط بين مسارات الإحالة وداخل النظام المعزّز لإدارة معلومات حماية الطفل والنظام المعزز لإدارة معلومات العنف المبني على النوع الاجتماعي حسب الاقتضاء. ▪ التعاون في مجال تقييم وجمع البيانات الجديدة من أجل تحقيق كفاءة استخدام الوقت والموارد وخفض عبء التقييم على المجتمعات المحلية من خلال؛ – إطلاع كلا المجالين على تقييمات الاحتياجات المخططة، حسب الإمكان، ويشمل ذلك أي اعتبارات/ مخاوف تشمل قطاعي العنف المبني على النوع الاجتماعي وحماية الطفل. – الاتفاق على البيانات التي ينبغي تبادلها بصورة منهجية وأكثر الآليات فعالية للقيام بذلك. – التطوير والتنفيذ المشتركين لتقييمات تشاركية مع الأطفال والمراهقين باستخدام أدوات جمع بيانات صديقة للطفل، ولغة مناسبة للعمر مع ضمان تدريب جامعي البيانات على أساليب جمع البيانات الأخلاقية والآمنة بالنسبة للأطفال والمراهقين. – تطبيق نُهُج متسقة/مترابطة لترتيب أولويات الاستجابة وحساب الأطفال المحتاجين والسكان المحتاجين في مجال العنف المبني على النوع الاجتماعي. ▪ الاتفاق على المعايير الآمنة والأخلاقية المشتركة لتقييم الاحتياجات وتطبيقها بشكل تعاوني ▪ التعاون لضمان استخدام أدوات ومنهجيات أخلاقية وصديقة للأطفال والمراهقين في جمع البيانات بشكل متسق عبر القطاعات. ▪ التعاون في التعرف على المعلومات الموجودة بالفعل وتعظيم استخدامها.[١٧] ▪ إجراء تحليل مشترك للبيانات/المعلومات ذات الصلة لضمان تفسيرها بصورة شاملة بالنسبة للأطفال والمراهقين وغيرهم من الفئات السكانية المشتركة.
تطوير/الإسهام في تطوير وثائق استراتيجية تلبي احتياجات الناجين من الأطفال والمراهقين وغيرهم من الفئات السكانية المشتركة	▪ استخدام الخبرات الفنية من كلا جهتي الاختصاص لضمان اتساق التقييمات مع المعايير والمبادئ التوجيهية والممارسات الفضلى ومبدأ 'عدم إلحاق الأذى'.

١٧. قد يشمل هذا النتائج والمعلومات الواردة من الإحصائيات والتقارير القطاعية، أو الدراسات الاستقصائية الاقتصادية أو الديموغرافية على المستوى الوطني، أو الأبحاث المنشورة أو محتوى الشبكة العنكبوتية أو مقاطع الفيديو أو المنتجات الإنسانية أو التسجيلات أو التقارير الإعلامية. وقد تكون هذه المعلومات إما معلومات نوعية (مقاطع الفيديو والتقارير الإخبارية) أو معلومات كمّية (مثل مصفوفة تتبع التشرد والمسح العنقودي متعدد المؤشرات ومجموعات بيانات الاستقصاءات الديمغرافية والصحية والبيانات الخاصة بأماكن النزاعات المسلحة وأحداثها وما إلى ذلك).

تبادل المعلومات بانتظام بشأن تحليل اتجاهات العنف المبني على النوع الاجتماعي	▪ مقترحات لنقاط البيانات والمعلومات التي يمكن تبادلها بين جهتي اختصاص العنف المبني على النوع الاجتماعي وحماية الطفل: – المعلومات المتعلقة بمخاطر العنف المبني على النوع الاجتماعي المرتبطة بخدمات حماية الطفل والتي تشمل تدقيقات السلامة – بيانات رصد البرامج – المشاورات التي تشمل الفئات السكانية المشمولة بالاختصاص – القضايا المتعلقة بقدرة الناجين الذين تقل أعمارهم عن ١٨ عاماً على الوصول لخدمات الاستجابة – قدرة الناجيات على الوصول للخدمات الأساسية لأطفالهن

الإجراءات الإضافية الموصى بها للوظيفة الأساسية ٢

التعاون	قائمة بأنشطة عملية (اختر، وامزج، وعدّل مع السياق)
تنسيق المسئوليات والفرص من أجل إشراك الأطفال والمراهقين وأسرهم بشكل مباشرة في عمليات xsتحديد الاحتياجات الإنسانية	▪ تطوير أقسام بشكل تعاوني ضمن الوثائق الاستراتيجية الخاصة بالعنف المبني على النوع الاجتماعي وحماية الطفل من أجل تحديد عمليات لإشراك الأطفال والمراهقين في عملية تحديد الاحتياجات الإنسانية.[١٨]

١٨. انظر اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، معنا ومن أجلنا: العمل مع الشباب ومن أجلهم في الأزمات الإنسانية والمتطاولة، اليونيسف والمجلس النرويجي للاجئين من أجل ميثاق الشباب في العمل الإنساني، ٢٠٢٠. متوافر على الرابط التالي:
https://interagencystandingcommittee.org/system/files/2021-02/IASC%20Guidelines%20on%20Working%20with%20and%20for%20Young%20People%20in%20Humanitarian%20and%20Protracted%20Crises_0.pdf

وظيفة التنسيق الأساسية رقم ٣
تخطيط وتنفيذ استراتيجيات للمجموعات

مستوى التعاون المتوقع

التعاون	قائمة بأنشطة عملية (اختر، وامزج، وعدّل مع السياق)
تعكس خطة الاستجابة الإنسانية التخطيط المشترك لتحديد الكيفية التي سوف تقدم بها الجهات الفاعلة في مجالي العنف المبني على النوع الاجتماعي وحماية الطفل خدماتها للناجين من الأطفال والمراهقين على نحو تعاوني	**خطة الاستجابة الإنسانية** ▪ تحديد القضايا الرئيسية، في سياق التشغيل المحدد، المشتركة بين أولويات آليات التنسيق في كلٍ من جهتي اختصاص العنف المبني على النوع الاجتماعي وحماية الطفل، وتطوير خطة تنفيذ مشتركة بشكل تعاوني، بحيث تعالج احتياجات السكان في مجالات تقاطع جهتي اختصاص العنف المبني على النوع الاجتماعي وحماية الطفل. ▪ الاتفاق على نهج ترتيب الأولويات والاستهداف بالنسبة للناجين من الأطفال والمراهقين والفئات السكانية المشتركة. ▪ تحديد احتياجات التمويل بشكل تعاوني وتخصيصها لمجالات الأولويات المشتركة.
أنشطة المنع وتخفيف المخاطر والاستجابة المشتركة التي تعكس الأولويات المتفق عليها ضمن خطط مجالي العنف المبني على النوع الاجتماعي وحماية الطفل التي تتناول الناجين من الأطفال والمراهقين وغيرهم من الفئات السكانية المشتركة	**المنع** ▪ الاشتراك في ضمان إتاحة الخدمات الأساسية للناجين من الأطفال والمراهقين وغيرهم من الفئات السكانية المشتركة، قبل المشاركة في أنشطة المنع، لتجنب إلحاق الأذى بهم. الاتفاق بشكل تعاوني على كيفية تقاسم المسئولية عن معالجة الفجوات، حيثما وجدت. ▪ التعاون في تطوير الرسائل الرئيسية المتعلقة بمنع العنف ضد الأطفال والمراهقين وغيرهم من الفئات السكانية المشتركة. ▪ التعاون في إجراء المشاورات بشأن الاستراتيجيات السياقية التي سوف تستخدم للبرامج التحويلية بالنسبة للنوع الاجتماعي في مجال العنف المبني على النوع الاجتماعي. **التخفيف من المخاطر** ▪ مشاركة النتائج والمشاركة في التحليل المشترك للمعلومات المتولدة من عمليات تدقيق السلامة. ▪ مشاركة المعلومات الخاصة بمخاطر العنف المبني على النوع الاجتماعي واتجاهاته وقضايا حماية الطفل وعوائق الوصول إلى الخدمات، وتحليلها بشكل مشترك. ▪ الاستعراض التعاوني لأدوات كل من العنف المبني على النوع الاجتماعي وحماية الطفل من أجل تحسين التكامل. ▪ التعاون في توفير تنمية القدرات في مجالي العنف المبني على النوع الاجتماعي وحماية الطفل للجهات الفاعلة غير المتخصصة في الحماية.[١٩] ▪ تطوير استراتيجيات مشتركة لتقوية قدرات المجتمع المحلي على رصد مخاطر العنف المبني على النوع الاجتماعي الموجه إلى الأطفال والمراهقين، والتخفيف منها. **الاستجابة** ▪ التعاون في تحديد وتطبيق وضمان الالتزام بالمعايير والمبادئ التوجيهية المشتركة المطبقة على الناجين من الأطفال والمراهقين وغيرهم من الفئات السكانية المشتركة. ▪ الاشتراك في ضمان تكامل اللغة والمصطلحات بشأن المسئوليات عن الناجين من الأطفال والمراهقين وغيرهم من الفئات السكانية المشتركة في إجراءات التشغيل الموحّدة ذات الصلة لجهتي اختصاص العنف المبني على النوع الاجتماعي وحماية الطفل. ▪ التعاون في تطوير خطط محددة المدة تتناول الاحتياجات المشتركة ذات الأولوية للناجين من الأطفال والمراهقين وغيرهم من الفئات السكانية المشتركة. ▪ الاتفاق معاً على استراتيجيات لضمان إتاحة وتوافر خدمات العنف المبني على النوع الاجتماعي للناجين من الأطفال والمراهقين وغيرهم من الفئات السكانية المشتركة

١٩. على سبيل المثال انظر إلى الرابط التالي:
https://www.cpaor.net/CPandEiE_Collaboration

الإجراءات الإضافية الموصى بها للوظيفة الأساسية ٣

التعاون	قائمة بأنشطة عملية (اختر، وامزج، وعدّل مع السياق)
تحديد وإدماج الأهداف والمؤشرات المتقاربة في خطط جهتي الاختصاص لكل منهما	▪ ضمان إعطاء الأولوية لاحتياجات الناجين من الأطفال والمراهقين والفئات السكانية المشتركة المشمولة بالاختصاص في خطط القطاع، واستراتيجيات المجموعات واستراتيجية الحماية الخاصة بالفريق القطري للمساعدات الإنسانية. ▪ تحديد/وضع أهداف ومؤشرات مشتركة لخطة الاستجابة الإنسانية تدعم التصدي للأولويات المشتركة.
دعم تنفيذ الخطط	▪ مشاركة إتاحة الوصول إلى النصائح الفنية وبناء القدرات والتمويل. ▪ تضمن غايات منسّقة ومتسقة للاستجابة تتناول الأولويات المشتركة للعنف المبني على النوع الاجتماعي وحماية الطفل. ▪ الإشارة المرجعية إلى احتياجات واستراتيجيات تنمية القدرات ضمن استراتيجيات مجموعة جهتي اختصاص العنف المبني على النوع الاجتماعي وحماية الطفل من أجل ضمان الاستجابة المناسبة للناجين من الأطفال والمراهقين وغيرهم من الفئات السكانية المشتركة. ▪ إلقاء الضوء على متطلبات التمويل لأولويات العنف المبني على النوع الاجتماعي وحماية الطفل المشتركة في مقترحات التمويل الإنساني. ▪ التعاون في تطوير الاستراتيجيات ورسائل تغيير السلوك المنسّقة التي تتناول المعايير السلبية الاجتماعية والمتعلقة بالسلطة والنوع الاجتماعي وممارسات المجتمع المحلي التي تعرض الأطفال والمراهقين وغيرهم من الفئات السكانية المشتركة لخطر العنف المبني على النوع الاجتماعي.

وظيفة التنسيق الأساسية رقم ٤
رصد الأداء وتقييمه

مستوى التعاون المتوقع

التعاون	قائمة بأنشطة عملية (اختر، وامزج، وعدّل مع السياق)
رصد الأداء وتقييمه **المقاييس المرجعية لتقييم جودة الاستجابات المشتركة في مجالي العنف المبني على النوع الاجتماعي وحماية الطفل** **توصيات للإجراءات التصحيحية**	▪ تيسير الرصد التعاوني (رصد النظراء) والإبلاغ عن الأنشطة المشتركة وما تم تحديده من احتياجات شاملة لعدة قطاعات. ▪ الاتفاق معاً على كيفية رصد التقدم المحرز قياساً على الأهداف الاستراتيجية المشتركة والنتائج المشتركة المتفق عليها. ▪ تطوير مؤشرات رصد مشتركة بشكل تعاوني لرصد إدماج الأطفال والمراهقين والفئات السكانية المشتركة في أنشطة الاستجابة والتخفيف من المخاطر والمنع. ▪ إجراء زيارات رصد ميدانية مشتركة عند الاقتضاء. ▪ الاتفاق على مؤشرات لرصد الحالات بناءً على الخبرات الفنية المستمدة من جهتي اختصاص العنف المبني على النوع الاجتماعي وحماية الطفل. ▪ صياغة أهداف استراتيجية ومؤشرات وأنظمة رصد تلبي احتياجات التعاون.[٢٠] ▪ إجراء تحليل مشترك والتعاون في مشاركة نتائج عمليات الرصد والتقييم مع أعضاء جهة الاختصاص والفئات السكانية التي استشيرت.

الإجراءات الإضافية الموصى بها للوظيفة الأساسية ٤

التعاون	قائمة بأنشطة عملية (اختر، وامزج، وعدّل مع السياق)
استعراض النظراء للأنشطة التشغيلية والتقييم	▪ استعراض الأنشطة المشتركة و/أو المتفق عليها في خطة التنفيذ المشتركة بشكل تعاوني لتقييم إلى أي مدى تمت تلبية احتياجات الناجين من الأطفال والمراهقين والفئات السكانية المشتركة الأخرى. ▪ التعاون في توثيق ومشاركة الممارسات الواعدة التي تعالج احتياجات الأطفال والمراهقين والفئات السكانية المشتركة الأخرى.

٢٠. يُراعى تضمين تخفيف مخاطر العنف المبني على النوع الاجتماعي ضمن خطط الاستجابة في مجال حماية الطفل أو خطط الاستجابة الإنسانية، حسب الاقتضاء.

وظيفة التنسيق الأساسية رقم ٥
بناء القدرات الوطنية في مجال التأهب والتخطيط الاحترازي

مستوى التعاون المتوقع

التعاون	قائمة بأنشطة عملية (اختر، وامزج، وعدّل مع السياق)
التأهب	▪ إجراء عمليات رسم خرائط للمنظمات النسائية والشبابية المحلية والجهات الفاعلة على مستوى المجتمع المحلي أو تبادل المعلومات بشأنها. ▪ إجراء عمليات تحليل المخاطر والسياق ورسم خرائط المجتمع المحلي، بصورة مشتركة، للناجين من الأطفال والمراهقين وغيرهم من الفئات السكانية المشتركة مع أخذ النوع الاجتماعي والعمر وغيرهما من عوامل الضعف في الاعتبار. ▪ التعاون في تحقيق الاتساق بين خطط الطوارئ المحددة في كلٍ من جهتي اختصاص العنف المبني على النوع الاجتماعي وحماية الطفل لكي تعكس احتياجات الناجين من الأطفال والمراهقين وغيرهم من الفئات السكانية المشتركة. ▪ التعاون في تنفيذ التدريب المشترك للجهات الفاعلة في العنف المبني على النوع الاجتماعي وحماية الطفل والتي تشمل المنظمات النسائية والشبابية المحلية والنظراء الحكوميين ذوي الصلة وآليات حماية المجتمع المحلي والمتطوعين في مجال مكافحة العنف المبني على النوع الاجتماعي والاستجابة إلى الناجين من الأطفال والمراهقين وغيرهم من الفئات السكانية المشتركة.
إدراج الناجين من الأطفال والمراهقين والفئات السكانية المشتركة المحددة في خطط الطوارئ **الاشتراك مع المنظمات النسائية والشبابية المحلية في خطط التأهب الطوارئ الخاصة بالفئات السكانية المشتركة ذات الأولوية** **الحوار المشترك مع أصحاب المصلحة الرئيسيين**	▪ التشاور بشكل مشترك مع أصحاب المصلحة الرئيسيين ومنهم الجهات الفاعلة المحلية والمنظمات النسائية والمنظمات الشبابية والجهات الفاعلة في حماية الطفل على مستوى المجتمع المحلي ومام إلى ذلك، ومع مقدمي الخدمات من أجل وضع خطة طوارئ لحماية الطفل-العنف المبني على النوع الاجتماعي للتخفيف من المخاطر المتعلقة بالعنف المبني على النوع الاجتماعي وحماية الطفل، وزيادة القدرة على الوصول إلى الخدمات للناجين/الأفراد المعرضين للخطر، ورصد جودة تقديم الخدمة. ▪ تحديد احتياجات تنمية القدرات، بشكل مشترك، المتعلقة بالتخفيف من مخاطر العنف المبني على النوع الاجتماعي وإتاحة خدمات العنف المبني على النوع الاجتماعي وحماية الطفل وما إلى ذلك، عبر الجهات الفاعلة في مجالي العنف المبني على النوع الاجتماعي وحماية الطفل، ومنها الوزارات التنفيذية. دمج احتياجات التدريب التي تم تحديدها ضمن خطط تنمية القدرات لكل من جهتي الاختصاص. ▪ تحديد المجموعات النسائية ومجموعات الشباب المحلية والاشتراك معها في حوارات المجتمع المحلي بشأن الموضوعات المتعلقة بالعنف المبني على النوع الاجتماعي وحماية الطفل. ▪ التشاور مع الأطفال والمراهقين بشكل تعاوني من أجل تحديد المؤثرين على المستوى المحلي/ مستوى المجتمع المحلي في مجال الحماية والعنف المبني على النوع الاجتماعي وحماية الطفل.
وضع استراتيجيات مشتركة لمعالجة القضايا الشاملة لقطاعي العنف المبني على النوع الاجتماعي وحماية الطفل	▪ البحث عن فرص تؤثر فيها جهتا اختصاص العنف المبني على النوع الاجتماعي وحماية الطفل بشكل تعاوني على القطاعات غير المختصة بالحماية لدمج مخاوف العنف المبني على النوع الاجتماعي وحماية الطفل وكيفية التعامل مع هذه المخاوف ضمن برامجها.

الإجراءات الإضافية الموصى بها للوظيفة الأساسية ٥

التعاون	قائمة بأنشطة عملية (اختر، وامزج، وعدّل مع السياق)
حدد احتياجات تنمية القدرات وتمكين المجتمع وعالجها	▪ التعاون في تحديد الجماعات النسائية والشبابية وجماعات حماية الطفل وجماعات دعم التنشئة وما إلى ذلك، الموجودة بالفعل على المستوى المحلي/مستوى المجتمع المحلي، والتي تقوم بدور في منع العنف المبني على النوع الاجتماعي والتخفيف منه وفي الاستجابة للناجين من الأطفال والمراهقين وغيرهم من الفئات السكانية المشتركة. ▪ التعاون في تقديم التدريب للمنظمات النسائية والشبابية على المستوى المحلي وعلى مستوى المجتمع المحلي في مجال حقوق الطفل والمساواة بين الجنسين والعنف ضد الأطفال ومخاطر العنف المبني على النوع الاجتماعي وحماية الطفل التي يواجهها الأطفال والمراهقون لزيادة قدرة المجتمعات المحلية على منع العنف المبني على النوع الاجتماعي والتخفيف من آثاره. ▪ التعاون في إنشاء نقاط اجتماع للمنظمات المحلية/منظمات المجتمع المحلي الرسمية وغير الرسمية والسلطات ذات الصلة والمسئولين عن الواجبات من أجل الإسهام في تقوية أنظمة المجتمعات المحلية التي تمنع العنف المبني على النوع الاجتماعي وتحمي منه الأطفال والمراهقين وغيرهم من الفئات السكانية المشتركة. ▪ التعاون في إنشاء مخططات للرعاية والتدريب من أجل توفير فرص تنمية القدرات المؤسسية والفنية للمنظمات النسائية والشبابية المحلية.

وظيفة التنسيق الأساسية رقم ٦
دعم جهود الدعوة القوية

مستوى التعاون المتوقع

التعاون	قائمة بأنشطة عملية (اختر، وامزج، وعدّل مع السياق)
وضع إحاطات ورسائل مشتركة في مجال الدعوة لجمع الأموال من الجهات المانحة	▪ دعم تطوير المقترحات التي تتناول المخاوف المشتركة بين قطاعي العنف المبني على النوع الاجتماعي وحماية الطفل بشكل مشترك. ▪ المشاركة مع الجهات المانحة وصنّاع السياسات والوزارات التنفيذية، بشكل مشترك، لتبادل المعلومات وزيادة الوعي بشأن احتياجات الناجين من الأطفال والمراهقين وغيرهم من الفئات السكانية المشتركة لحشد الموارد وترتيب الأولويات. ▪ التعاون في إصدار مذكرات للدعوة وللإحاطة إلى الفريق القطري للمساعدات الإنسانية ومنسّق الشؤون الإنسانية بشأن الناجين من الأطفال والمراهقين وغيرهم من الفئات السكانية المشتركة والأولويات المشتركة للجهات الفاعلية في مجالي العنف المبني على النوع الاجتماعي وحماية الطفل، وفجوات الموارد واحتياجات التمويل. ▪ الدعوة معاً إلى أن يشمل تخصيص الموارد المنظمات والمجموعات النسائية والشبابية، بما في ذلك تخصيص موارد محددة لتنمية القدرات المؤسسية والفنية.
تطوير إحاطات ورسائل مشتركة في مجال الدعوة لزيادة الوعي بتأثير العنف المبني على النوع الاجتماعي على الناجين من الأطفال والمراهقين وغيرهم من الفئات السكانية المشتركة لتقديمها إلى أعضاء مجموعة الحماية وغيرها من المجموعات والمجتمعات المحلية.	▪ المشاركة معاً في تطوير إحاطات ورسائل في مجال الدعوة، وتقديم المدخلات لها، لضمان إدراج مخاوف الحماية المتعلقة بالناجين من الأطفال والمراهقين وغيرهم من الفئات السكانية المشتركة. الاتفاق بشكل مشترك على متابعة إحاطات الدعوة. ▪ تطوير إحاطات ورسائل مشتركة في مجال الدعوة تستهدف السلطات الوطنية في مجال إصلاح القوانين وتغيير السياسات الخاصة بالناجين من الأطفال والمراهقين وغيرهم من الفئات السكانية المشتركة. ▪ استعراض الوثائق الاستراتيجية التي تدعو إلى إدماج المخاوف الشاملة لعدة قطاعات المتعلقة بالناجين من الأطفال والمراهقين وغيرهم من الفئات السكانية المشتركة، وتقديم مدخلات لها بشكل تعاوني. ▪ وضع صحائف وقائع مناسبة للسياق، بشكل تعاوني، توضح الاتجاهات والمخاطر والضخامة والفجوات والعواقب والتوصيات للتدخلات ذات الأولوية مع الأطفال والمراهقين وغيرهم من الفئات السكانية المشتركة، مع احترام المبادئ الأخلاقية ومبادئ السلامة في جمع وتبادل معلومات العنف المبني على النوع الاجتماعي.

الإجراءات الإضافية الموصى بها للوظيفة الأساسية ٦

التعاون	قائمة بأنشطة عملية (اختر، وامزج، وعدّل مع السياق)
الاشتراك في ترتيب أولويات قضايا الدعوة ومتابعتها	▪ التعاون في وضع استراتيجية لأنشطة الدعوة المشتركة. ▪ التعاون المشترك مع الجهات الأكاديمية/المؤسسات البحثية لتطوير توصيات محددة بالنسبة للسياق وقائمة على الأدلة للتدخلات مع الناجين من الأطفال والمراهقين وغيرهم من الفئات السكانية المشتركة. ▪ الدعوة معاً إلى أن تتضمن خطة الاستجابة الإنسانية مؤشراً محدداً للاستجابة المشتركة للناجين من الأطفال والمراهقين/غيرهم من الفئات السكانية المشتركة، والذي ينبغي أن ينعكس بعد ذلك في مؤشرات التقييم. ▪ التعاون في مناصرة المقترحات التي تتناول الاحتياجات المحددة للناجين من الأطفال والمراهقين وغيرهم من الفئات السكانية المشتركة.

مستوى التعاون المتوقع

التعاون	قائمة بأنشطة عملية (اختر، وامزج، وعدّل مع السياق)
إشراك المنظمات الشبابية والنسائية	▪ وضع استراتيجية مشتركة، بشكل تعاوني، للمشاركة المجدية مع الأطفال، ويشمل ذلك المراهقين وغيرهم من الفئات السكانية المشتركة على مدار دورة البرامج الإنسانية.[٢١] ▪ التعاون في تطوير استراتيجية لجهتي اختصاص العنف المبني على النوع الاجتماعي وحماية الطفل من أجل المشاركة مع المنظمات الشبابية والنسائية المحلية في القضايا المتعلقة بالناجين من الأطفال والمراهقين وغيرهم من الفئات السكانية المشتركة. ▪ التعاون في ضمان إدراج المشاركة مع النساء والشباب ضمن نظام رصد المساءلة لدى السكان المتضررين المتعدد القطاعات.[٢٢]
سياسات حماية الطفل والمساءلة على مستوى المنظومة بأكملها عن إدراج الناجين من الأطفال والمراهقين في الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين	▪ التعاون في وضع سياسات لحماية الأطفال وضمان إدماج الناجين من الأطفال والمراهقين وغيرهم من الفئات السكانية المشتركة في الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين. ▪ توصيل سياسات الحفاظ على الأطفال وسياسات الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين، بشكل مشترك، إلى السكان المتضررين ومنهم الأطفال باستخدام النهج الصديقة للأطفال والمراهقين. ▪ التعاون من أجل توفير خدمات العنف المبني على النوع الاجتماعي للأطفال والمراهقين الناجين من الاستغلال والانتهاك الجنسيين عن طريق مسارات الإحالة في مجالي العنف المبني على النوع الاجتماعي وحماية الطفل. إشراك اليونيسف وصندوق الأمم المتحدة للسكان كملاذ أخير في تقديم المساعدة للضحايا. ▪ التعاون مع منسقي الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين في مجال التعامل مع الناجين من الأطفال والمراهقين والفئات السكانية المشتركة لضمان الاتساق، بما في ذلك من خلال تقييمات مخاطر الاستغلال والانتهاك الجنسيين.

الإجراءات الإضافية الموصى بها في مجال المساءلة لدى السكان المتضررين

التعاون	قائمة بأنشطة عملية (اختر، وامزج، وعدّل مع السياق)
إنشاء آليات للتعليقات العكسية	▪ تعزيز إنشاء آليات للشكاوى والتعليقات متاحة وصديقة للأطفال والمراهقين، ويشمل ذلك الأطفال والمراهقين ذوي الإعاقة وضمان إتاحة نقاط دخول متعددة وقنوات قائمة على المجتمع المحلي بما يتماشى مع نتائج المشاورات مع الأطفال والمراهقين. ▪ التعاون في وضع استراتيجيات لمشاركة نتائج آليات التقييمات والأنشطة والشكاوى والتعليقات، بشكل منهجي، مع السكان المتضررين ومنهم الأطفال والمراهقين وغيرهم من الفئات السكانية المشتركة.

٢١. انظر اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، معنا ومن أجلنا: العمل مع الشباب ومن أجلهم، ص ٩٩ - ١٨٦

٢٢. المصدر السابق. «توصيات لدعم قيادة النساء الشابات.» صفحة ٢٠٠.

تلميحات عملية لزيادة مشاركة الجهات الفاعلة المحلية والوطنية المتخصصة في العنف المبني على النوع الاجتماعي وحماية الطفل

- جمع وتبادل المعلومات بشأن الجهات الفاعلة المحلية والوطنية المتخصصة في العنف المبني على النوع الاجتماعي وحماية الطفل في المنطقة.
- دعوة الشركاء الوطنيين والمحليين لاجتماعات التنسيق المشتركة بين مجالي العنف المبني على النوع الاجتماعي وحماية الطفل.
- حث الجهات الفاعلة المحلية والوطنية على المشاركة في جهود وأنشطة التنسيق التعاونية في مجالي العنف المبني على النوع الاجتماعي وحماية الطفل.
- تزويد الجهات الفاعلة المحلية والوطنية بمعلومات بشأن كيفية عمل هيكل التنسيق الخاص باللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات ودعمهم في تحديد نقاط دخول.
- عمل ترتيبات للترجمة الشفهية أثناء اجتماعات التنسيق أو عقد الاجتماعات باللغات الوطنية أو المحلية حيثما أمكن.
- ترجمة الوثائق الرئيسية (حيثما أمكن) أو وضع قوائم تحقق للقضايا أو العمليات الرئيسية.
- ضمان تمثيل الجهات الفاعلة المحلية والوطنية في جهود التنسيق المشترك بين مجالي العنف المبني على النوع الاجتماعي وحماية الطفل.

إطار التعاون الميداني بين مجالي العنف القائم على النوع الاجتماعي وحماية الطفل

دراسات الحالة

العراق

محفزات التنسيق

كانت المساعي الأولى تهدف إلى تحسين التنسيق بين جهة الاختصاص المعنية بحماية الطفل وجهة اختصاص العنف القائم على النوع الاجتماعي من مبادرة الناجين من الأطفال والمراهقين (CASI)، حيث كان العراق أحد البلدان الأربعة لريادة هذه المبادرة. وقد جمعت مبادرة الناجين من الأطفال والمراهقين (CASI) بين القطاعين لتحديد القواسم المشتركة ومجالات التعاون، والتي تستخدم الآن في الغالب على أساس الحاجة. عندما تكون هناك مشكلة فنية، يجتمع الشركاء معاً لمناقشتها.

إدارة البيانات وتحليلها

تتم مشاركة تحليل البيانات، بما في ذلك التحقق من صحة البيانات وتفسيرها، من قِبل فرق العمل المعنية بإدارة حالات حماية الطفل والعنف القائم على النوع الاجتماعي، وهي الآن تقود الحاجة إلى التنسيق. على سبيل المثال، زادت بعض أشكال العنف القائم على النوع الاجتماعي التي تؤثر على النساء البالغات بشكل كبير في حين أن حوادث العنف القائم على النوع الاجتماعي التي تشمل الأطفال تشكل فقط حوالي ١٥-٢٠٪ من إجمالي الحالات المبلغ عنها. لذلك، تدرك كلتا مجموعتي التنسيق أن هناك حاجة لتحليل مشترك للبيانات لإثراء الممارسة وفهم الاحتياجات والفجوات بشكل أفضل. ولتحقيق هذه الغاية، اتفق فريق عمل نظام إدارة المعلومات المتعلقة بالعنف القائم على النوع الاجتماعي (GBVIMS) والمجموعة الفرعية لحماية الطفل على كيفية إدارة ذلك عملياً (انظر مربع النص).

١. يوصي فريق عمل نظام إدارة المعلومات المتعلقة بالعنف القائم على النوع الاجتماعي (GBVIMS) والمجموعة الفرعية لحماية الطفل بأن تقوم المنظمات التي تقوم بجمع البيانات التي تستخدم نظام إدارة المعلومات المتعلقة بحماية الطفل (CPIMS) ونظام إدارة المعلومات المتعلقة بالعنف القائم على النوع الاجتماعي (GBVIMS) بإدخال البيانات في كلا النظامين، نظراً لأن نظام إدارة المعلومات المتعلقة بحماية الطفل (CPIMS) ونظام إدارة المعلومات المتعلقة بالعنف القائم على النوع الاجتماعي (GBVIMS) هما نظامان منفصلان، وهذا ما تم التوصية به أثناء بدء تنفيذ مبادرة الناجين من الأطفال والمراهقين (CASI) في عام ٢٠١٩.

٢. سيتبادل نظام إدارة المعلومات المتعلقة بالعنف القائم على النوع الاجتماعي (GBVIMS) ونظام إدارة المعلومات المتعلقة بحماية الطفل (CPIMS) الاتجاهات الرئيسية ذات الصلة والقضايا الناشئة من تحليل بيانات نظام إدارة المعلومات المتعلقة بالعنف القائم على النوع الاجتماعي (GBVIMS) ونظام إدارة المعلومات المتعلقة بحماية الطفل (CPIMS) لحوادث العنف القائم على النوع الاجتماعي التي تؤثر على الأطفال.

٣. ستقوم المجموعة الفرعية للعنف القائم على النوع الاجتماعي بتضمين خدمات العنف القائم على النوع الاجتماعي للأطفال في مسارات الإحالة للقيام بالإحالة في الوقت المناسب وتقديم الخدمات للناجين من الأطفال.

٤. من أجل تعزيز التنسيق، يقوم قائدي مجموعة العمل المعنية بالعنف المبني على النوع الاجتماعي ومجموعة إدارة الحالة بالتنسيق بشأن إدارة حالات العنف القائم على النوع الاجتماعي وحماية الطفل.

من خلال الحاجة إلى فهم أفضل للبيانات وخطة الاستجابات، تم استئناف التعاون بين مجموعتي العمل المعنيتين بحماية الطفل والعنف القائم على النوع الاجتماعي. على سبيل المثال، هناك حاجة للاتفاق على كيفية إدخال الحالات. حالياً يمكن الإبلاغ عن نفس الطفل من خلال كلا من نظام إدارة المعلومات المتعلقة بحماية الطفل (CPIMS) ونظام إدارة المعلومات المتعلقة بالعنف القائم على النوع الاجتماعي (GBVIMS) عندما يكون هناك إحالة بين وكالات حماية الطفل ووكالات العنف القائم على النوع الاجتماعي. ومع بدء العمل على منصة (Primero)، هناك أمل في أن يعمل النظامان معاً بشكل أفضل.

دعم التعاون الميداني لقطاعي حماية الطفل والعنف القائم على النوع الاجتماعي

حددت آليات التنسيق في العراق أن هناك حاجة مستمرة لتنمية القدرات وتدريب العاملين في الخطوط الأمامية والمنسقين. الوضع الإنساني ديناميكي والسكان متنقلون. عندما ينتقل السكان المعنيون إلى مكان آخر، قد لا ينتقل العمال المحليون معهم، ويتم تعيين عاملين جدد في المجال الإنساني قد لا يكون لديهم خبرة في التعاون في مجال حماية الطفل والعنف القائم على النوع الاجتماعي. لذلك، هناك حاجة مستمرة لتقديم التوجيهات والدورات التدريبية التنشيطية على المستوى الوطني. وخير مثال على ذلك، منذ المرحلة التجريبية لمبادرة الناجين من الأطفال والمراهقين (CASI)، كان هناك دَوَران في جميع وظائف التنسيق.

التحديات

ظل منصب منسق حماية الطفل شاغراً لفترة طويلة. وقد أثر ذلك على القدرة على القيام بالتنسيق بين القطاعات. في الوقت الحالي، التنسيق بين قطاعي حماية الطفل والعنف القائم على النوع الاجتماعي مخصص بشكل أساسي لمعالجة حالات محددة ومسائل فنية. يتولى المستشار الفني الأعلى لإدارة حالة حماية الطفل الذي يعمل بدوام كامل بعض مهام التنسيق بين قطاعي العنف القائم على النوع الاجتماعي وحماية الطفل حول قضايا إدارة الحالة، لكنه لا يحل محل الحاجة إلى وجود منسق بدوام كامل لهذا الغرض.

الخطوات التالية

هناك بعض الخطوات العملية التي يتخذها الزملاء العراقيون لزيادة التعاون. على سبيل المثال، التأكد من أن قوائم البريد الإلكتروني لكل مجموعة من المجموعتين تتضمن منسقي المجموعة الأخرى. قد لا يتوفر للمنسقين الوقت لحضور الاجتماعات، ولكن على الأقل يجب أن يتلقوا وثائق الاجتماع.

يتفق فريق التنسيق على أن هناك حاجة لتعاون أوثق، ولاستكشاف طرق جديدة للعمل معاً، والاستجابة بشكل أكثر ديناميكية للوضع المعقد بشكل متزايد في العراق. بالنسبة للمستقبل، تبحث مجموعتي التنسيق لحماية الطفل والعنف القائم على النوع الاجتماعي في خلق فرص للعمل معاً بشكل أوثق. قد يتضمن ذلك بناء فهماً أفضل للوضع الإنساني من خلال التعاون في جمع البيانات وتحليلها. استناداً إلى تحليل البيانات المشترك، ستسعى فرق حماية الطفل والعنف القائم على النوع الاجتماعي إلى تحديد نهج مشترك للاستجابة للعنف المبني على النوع الاجتماعي الذي يؤثر على الأطفال ومنع حدوثه.

ليبيا

تنبع الحاجة إلى التنسيق بين جهتي اختصاص العنف القائم على النوع الاجتماعي (GBV) وحماية الطفل في ليبيا من القضايا المتداخلة العديدة التي تؤثر على كلٍّ من جهتي الاختصاص، وسبب ذلك أن الأطفال والمراهقين يتأثرون بشكل غير متناسب بالعنف القائم على النوع الاجتماعي. فمن وجهة نظر الناجين هناك الكثير الذي يمكن اكتسابه من خلال التنسيق البناء بين جهتي الاختصاص. إذ يدعم التعاون المستدام مقدمي الخدمات ليكونوا مجهزين بشكل أفضل لإحالة الحالات بين خدمات العنف القائم على النوع الاجتماعي وخدمات حماية الطفل ودعم البروتوكولات ذات الصلة.

يحافظ منسقو العنف القائم على النوع الاجتماعي وحماية الطفل على اتصالات متكررة ومفتوحة لمناقشة القضايا التي تتراوح بين أمورٍ من مثل كيفية تحسين أساليب التعاون الاستراتيجي إلى معالجة حالات الطوارئ الحساسة للوقت. ويتم تمثيل كل مجموعة من مجموعات التنسيق في الاجتماعات ذات الصلة مما يجعل تبادل المعلومات والتحقق المتبادل متسقاً ومستمراً بين هيئتي التنسيق. ويعتبر التنسيق بين جهتي اختصاص العنف القائم على النوع الاجتماعي وحماية الطفل أولوية أيضاً خلال دورة التخطيط للاستجابة الإنسانية. وتتمثل إحدى مزايا التعاون في ضمان أن المؤشرات المستخدمة في النظرة العامة على الاحتياجات الإنسانية تكمل بعضها البعض وأن حساب مؤشرات الشدة والسكان المحتاجين (PIN) متسق في جهتي الاختصاص للعنف القائم على النوع الاجتماعي وحماية الطفل.

يتم الحفاظ على التعاون بين جهتي الاختصاص من خلال المكالمات غير الرسمية المتكررة بين تواصلات التنسيق الرسمية. وتركز جهود التنسيق على المجالات ذات الاهتمام المشترك وحيثما أمكن، تحاول الحصول على موقف مشترك بشأن قضايا الحماية، أو على الأقل فهم وجهة نظر بعضهم البعض قبل الاجتماعات مع مجموعة الحماية والجهات الفاعلة الأخرى قد تستغرق هذه العملية التعاونية وقتاً أطول قليلاً مقدماً، لا سيما في سياق تتعامل فيه مع مجالين مختلفين من الاختصاص ولكن هذه العملية ستؤتي ثمارها على المدى الأطول عندما يتطور التعاون من التواصل حسب الحاجة إلى التواصل المنتظم. والهدف من التعاون هو القدرة على التصرف بشكل استباقي لمعالجة الفجوات والتداخلات والمخاطر والتخفيف من تأثير العنف القائم على النوع الاجتماعي على الأطفال والمراهقين. وهناك أيضاً حاجة للتركيز على جعل مسارات الإحالة متاحة أكثر للناجين من الأطفال.

وتتقاسم جهتي الاختصاص بشكل مشترك فرص تنمية القدرات. وهذا يشمل على سبيل المثال، تقديم توجيهات رائدة حول إدارة حالات حماية الطفل لمديري الحالات في مركز المرأة لزيادة الوعي حول المبادئ التوجيهية. كما أنهما يستجيبا بشكل مشترك لطلبات التدريب المكثف من الوزارة المختصة.

يتضمن التنسيق بين جهتي الاختصاص العنف القائم على النوع الاجتماعي وحماية الطفل في ليبيا، من بين أمور أخرى:

- **جمع البيانات:** هناك حاجة محددة لزيادة عدد المنظمات التي تجمع بيانات العنف القائم على النوع الاجتماعي من خلال نظام إدارة المعلومات المتعلقة بالعنف القائم على النوع الاجتماعي (GBVIMS).
- التعاون على **ترجمة الموارد والوثائق** حيث يفضل معظم الأعضاء العمل باللغة العربية.
- مواءمة **المؤشرات متعددة القطاعات** لتسهيل متطلبات الإبلاغ للشركاء العاملين في كل من العنف المبني على النوع الاجتماعي وحماية الطفل مما يوجه أطر الرصد.
- **رسم خرائط الخدمات** وتدقيق معلومات مسار الإحالة.
- مراجعة تقديم الخدمة لتجنب الازدواجية.
- العمل المشترك على التخفيف من عوامل الخطر.
- **مراجعة الوثائق الأساسية** مثل الإدارة السريرية للاغتصاب لضمان وجود مدخلات حول كيفية العمل مع الأطفال الناجين.

- اختيار **مؤشرات** متعددة القطاعات للتأكد من المواءمة مع المعايير المشتركة واستخدام نفس القيمة المرجحة **لـمؤشرات الشدة.**
- **تخفيف المخاطر** وتقييمات المخاطر، ومواءمة استراتيجيات الاستجابة.
- **مراجعة المبادئ التوجيهية والوثائق** للتأكد من أن الخبرات المتنوعة والدروس المستفادة من سياق كل قطاع ومجالات عمله ووضعه تنعكس على العمل.
- **تحديد سياق القضايا المتعلقة بالناجين الأطفال** لضمان أن الاستجابة تناسب السياق.
- تعزيز وجود المنظمات الوطنية بما في ذلك المنظمات النسائية في مجموعات التنسيق **وتعزيز المساءلة أمام السكان المتضررين.**
- التوطين والعمل مع المجتمعات **لتحسين آلية الوقاية المجتمعية.**
- **تعزيز التنسيق بين القطاعات،** مع التعليم على سبيل المثال، من خلال نهج مشترك من مجموعات تنسيق حماية الطفل والعنف القائم على النوع الاجتماعي.
- **زواج الأطفال والزواج المبكر.**

تشمل التحديات الحالية التي تواجه مجموعتي التنسيق الحاجة إلى زيادة قدرة جمع البيانات عبر مجالي الاختصاص، ودعم مشاركة أكثر اتساقاً من الأعضاء وبناء التآزر وتبسيط الاستجابة للناجين من الأطفال والمراهقين. ويشترك العنف القائم على النوع الاجتماعي وحماية الطفل في نفس الوزارة المختصة، وزارة الشؤون الاجتماعية. كما سعت مجموعتي التنسيق معاً إلى إنشاء نقاط دخول مع وزارة الشؤون الاجتماعية وتحسين مشاركة الحكومة بما في ذلك مع وزارة الصحة.

هناك تحدٍ آخر يتمثل في مشاركة المعلومات حول العنف القائم على النوع الاجتماعي بسبب قلة عدد الوكالات التي تقوم حالياً بجمع البيانات. ولا يمكن مشاركة البيانات عندما يكون هناك عدد غير كافٍ من كيانات جمع البيانات لأن هذا قد يضر بالسرية. وتتمثل الخطة في توسيع نطاق جمع البيانات بالتعاون مع مقدمي خدمات حماية الطفل ليكون هناك عدد كافٍ من الشركاء. من المهم إتاحة البيانات لكل من جهتي الاختصاص لأغراض التخطيط والتنسيق.

للمضي قدماً، تهدف الخطة إلى تعزيز التبادل بين جهتي الاختصاص من خلال عقد اجتماعات مشتركة مجدولة لتشجيع الزملاء على الالتقاء وتبادل المعرفة والدروس المستفادة، ومناقشة العقبات، وإنشاء اتصالات شخصية قد تؤدي إلى مزيد من التنسيق الوقائي.

الإكوادور

لقد كان التعاون بين جهتي اختصاص العنف المبني على النوع الاجتماعي (GBV) وحماية الطفل جزءاً طبيعياً من العمل منذ أن قامت الحكومة بتفعيل جهتي اختصاص العنف القائم على النوع الاجتماعي وحماية الطفل استجابة لأزمة الهجرة الفنزويلية أولاً ولاستمرار انتشار جائحة كوفيد -١٩. ويتميز التعاون بعلاقات طيبة بين المنسقين وأعضاء مجموعات التنسيق. كما تتضمن طريقة العمل الشاملة تطوير الأفكار ومشاركتها للاستجابة بطريقة أفضل لاحتياجات الأطفال والمراهقين الناجين من العنف القائم على النوع الاجتماعي. كما أن التنسيق بين العنف القائم على النوع الاجتماعي وحماية الطفل في الإكوادور راسخ أيضاً بين صندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA)، ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين (UNHCR)، واليونيسيف UNICEF))، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة (UN Women).

وقد ساعد التعاون بين جهتي الاختصاص في تحسين الاستجابة والخدمات للمراهقين الناجين من العنف القائم على النوع الاجتماعي والتأكد من أن الوكالات لا تُكرر نفس الأنشطة. ولزيادة التنسيق المشترك، قد تتم دعوة الشركاء لحضور اجتماعات جهة الاختصاص الأخرى للمشاركة في المناقشات التي تتطلب مدخلاتهم وتخصصهم. وتُعقد اجتماعات مشتركة حول العنف القائم على النوع الاجتماعي وحماية الطفل ٢-٣ مرات في السنة. وتشجع جهتي اختصاص حماية الطفل والعنف القائم على النوع الاجتماعي المنظمات المحلية على أن تكون جزءاً من مجموعات التنسيق. ونظراً لوجود تداخلٍ كبير بينهما، فإنهما تحاولان تنسيق الاجتماعات حتى لا تثقلا كاهل منظمات المجتمع المدني.

ويشمل التعاون بين مجموعات التنسيق المعنية بالعنف المبني على النوع الاجتماعي وحماية الطفل تبادل الأفكار وإشراك بعضها البعض في تطوير الأنشطة والتدريب. على سبيل المثال، بالتعاون مع أمانة حقوق الإنسان، قاموا بتطوير دورة تدريبية تستهدف الأخصائيين الاجتماعيين الذين يعملون مع النساء والفتيات الناجيات من العنف الجنسي في المنازل والملاجئ الآمنة. وقد شارك في الدورة أكثر من ١٥٠ من الأخصائيين الاجتماعيين. وتقوم جهتي الاختصاص حالياً بالعمل مع أمانة حقوق الإنسان بتزويد البيوت الآمنة بأجهزة الكمبيوتر وإمكانية الاتصال بالإنترنت حتى يتمكن الأطفال في البيوت الآمنة من الوصول إلى التعليم. بالإضافة إلى ذلك، تعمل جهتي الاختصاص على توفير خدمات متخصصة للناجين من الأطفال والمراهقين في الملاجئ من قبل الأخصائيين الاجتماعيين. ونتج عن التعاون المشترك أيضاً إنشاء مجموعات أدوات العنف المبني على النوع الاجتماعي «GBV Kits» للمراهقات والتي تحتوي على مواد ومعلومات حول الوصول إلى الخدمات وتتضمن أيضاً معلومات لعائلاتهن حول منع العنف. كما تشتمل المجموعة أيضاً على كتاب تلوين للأطفال يحتوي على معلومات حول احتياطات الوقاية من مرض كوفيد-١٩ مثل غسل اليدين وارتداء قناع الوجه وتقليل الاتصالات الاجتماعية للبقاء في مأمن من الجائحة. وقامت مجموعتي التنسيق المعنية بالعنف القائم على النوع الاجتماعي والمعنية بحماية الطفل أيضاً بنشر كتاب للطهي يتضمن أيضاً من بين الوصفات أفكاراً حول أين تذهب وماذا تفعل إذا كان شريكك عنيفاً وكيف يمكنك دعم الناجين في مجتمعك.

وتشترك جهتي اختصاص العنف القائم على النوع الاجتماعي وحماية الطفل في علاقة عمل وثيقة مع أمانة حقوق الإنسان. حيث تعملان معاً على معالجة الحاجة إلى الوصول إلى بيانات أفضل حول اتجاهات العنف القائم على النوع الاجتماعي.و يوفر التعاون مع الأمانة دليلاً قوياً على مكان وأنواع العنف التي تؤثر على المجتمع.

تعمل جهتي الاختصاص حالياً على توفير متابعة لتدريب الأخصائيين الاجتماعيين في البيوت الآمنة.

روابط تهمك

https://www.unicef.org/ecuador/informes/la-receta-de-la-vecina

https://ecuador.unfpa.org/es/news/unfpa-y-unicef-entregaron-1000-kits-de-dignidad-para-mujeres-que-han-vivido-violencia-basada-en

https://ecuador.unfpa.org/es/news/%E2%80%9Cviolencia-basada-en-g%C3%A9nero-contra-las-mujeres-y-protecci%C3%B3n-la-infancia-en-contextos-de-0

https://unicef-my.sharepoint.com/:b:/g/personal/jguerramayorga_unicef_org/EfocufZLxdlDqS8NgamNrFQBLrr-hoG3gkWvNN-rt7U-EQ?e=EheFu7

إقليم بانغسامورو في الفلبين

محفزات للعمل سوياً

بدأت مجموعتي تنسيق حماية الطفل والعنف القائم على النوع الاجتماعي تعاوناً غير رسمي بعد اكتشاف وجود تداخلٍ كبير في الاستجابة لإعصار بابلو في عام ٢٠١١. كما أكد حصار مراوي في عام ٢٠١٧ على الحاجة إلى تضافر الجهود حيث لم يكن هنالك مجال لوجود آليتي تنسيق حماية منفصلتين. لذلك، بعد المشاورات مع صندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسيف، تم الاتفاق على أن يكون هناك فريق عمل مشترك لتنسيق حماية الطفل والعنف القائم على النوع الاجتماعي (CP-GBV). وفي داخل مجموعة العمل المشتركة لحماية الطفل والعنف القائم على النوع الاجتماعي تم انشاء فرق عمل تعالج القضايا المواضيعية ضمن كل اختصاص (على سبيل المثال فرقة عمل مسار الإحالة؛ وفرقة عمل إدارة الحالة فرقة عمل الزواج المبكر وزواج الأطفال والزواج القسري).

لمحات عن التعاون بين جهتي اختصاص حماية الطفل والعنف القائم على النوع الاجتماعي (CP-GBV)

في نيسان/ أبريل ٢٠١٩، اعتمدت وزارة الخدمات الاجتماعية والتنمية التابعة لحكومة بانغسامورو الجديدة قانون حماية المرأة المشترك الذي يعمل على الاستجابة لحصار مراوي. وهذا الأمر مهد الطريق لإنشاء مجموعات فرعية على مستوى المقاطعات، وقام الوزير بتعيين مسؤولي الرعاية الاجتماعية على مستوى المقاطعات كجهات اتصال. تم الاتفاق من قبل الأعضاء وبموافقة الوزارة على أن تكون مجموعة العمل المشتركة لحماية الطفل والعنف القائم على النوع الاجتماعي بمثابة منصة تنسيق لكل من الأوضاع الإنسانية والتنموية.

وتقود إدارة الرعاية الاجتماعية والتنمية (DSWD) مجموعة العمل المشتركة هذه، ويقوم بتنسيقها منسقان، أحدهما من صندوق الأمم المتحدة للسكان والآخر من اليونيسيف. وهذا يعني أن الوزارة المختصة يمكنها تعظيم مواردها للمشاركة. كما تم تعزيز عملية تحديد الاحتياجات وتوزيع الموارد بشكل أفضل ضمن مجموعة العمل. تقوم مجموعة العمل المشتركة بتيسير تنمية القدرات، بما في ذلك للنظراء الحكوميين، وتشارك المعلومات والتحديثات العالمية على المعايير والإرشادات. ويساهم الأعضاء أيضاً بنشاط في التعهدات العالمية (على سبيل المثال، التشاور حول نظام إدارة معلومات العنف القائم على النوع الاجتماعي «GBVIMS» في عام ٢٠١٨ وورش عمل التوطين). ومنذ دمج حماية الطفل والعنف القائم على النوع الاجتماعي، أصبح أعضاء فريق التنسيق متعددي المهارات وتضاعفت مبادرات تنمية القدرات لتصل إلى المنظمات المجتمعية ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية والحكومة. ويرى المنسقون أن السكان المتأثرين يكونون على دراية أفضل بالخدمات المتاحة حيث إنهم لا يشعرون بالالتباس بسبب القيود المتضمنة في الولايات.

يعني تقاسم الموارد أيضاً أن فريق التنسيق كان قادراً على المشاركة بشكل أكثر فاعلية مع الحكومة في قضايا السياسة. أدى التنسيق المشترك إلى تحسين إحالة الحالة وضمان وجود نهجاً يركز على الناجين عبر الخدمات. ويتمتع الأطفال والمراهقون الناجون من العنف الجنسي بفرص أفضل للوصول إلى الخدمات، كما أن سلوكهم الساعي للحصول على المساعدة يكون أكثر نشاطاً حيث يدعم التعاون في حماية الطفل والعنف القائم على النوع الاجتماعي نقاط دخول واضحة من خلال الصحة والشرطة والأخصائيين الاجتماعيين.

التحديات

لا تزال إدارة المعلومات تمثل تحدياً لأنها تستغرق وقتاً طويلاً وإجراءات مملة للحصول على تحديثات شاملة من الأعضاء. بالإضافة إلى ذلك، هناك معدل دوران مرتفع لجهات الاتصال في المنظمات الأعضاء وهناك نقص في الموارد البشرية التي تتعامل مع إدارة المعلومات في جميع المنظمات والحكومة ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية على حد سواء. وعندما تنضم وكالات جديدة إلى آلية التنسيق، يستغرق الأمر وقتاً لتلحق بالركب.

يتمثل التحدي الآخر في تحقيق التوازن بين تركيز العمل الإنساني المشترك على مجالي حماية الطفل والعنف القائم على النوع الاجتماعي مع العمل سوياً في ذات الوقت على جهود التنمية وبناء السلام. هناك حاجة لزيادة الاعتراف بالتنسيق كمهمة تحظى بالأهمية وتتطلب تكريس الجهود لإنجازها، ومن ثم تحتاج إلى التقدير والتمويل وفقاً لذلك.

الخطوات التالية للتعاون بين قطاعي حماية الطفل والعنف القائم على النوع الاجتماعي

مع ترسيخ الهيكل الحكومي في منطقة بانغسامورو المتمتعة بالحكم الذاتي في ميندناو المسلمة (BARMM)، تتوقع مجموعة تنسيق حماية الطفل والعنف القائم على النوع الاجتماعي أن تكون قادرة على الاستثمار بشكل أكبر في تنمية قدرات النظراء الحكوميين وتقديم الدعم لتعزيز أنظمة التخفيف من مخاطر العنف القائم على النوع الاجتماعي والوقاية منه والاستجابة له. هناك أيضاً حاجة إلى التواصل بشكل مشترك مع مقاطعات الجزيرة، حيث تُركت حالياً لتتخلف عن الركب بسبب قيود السفر المتعلقة بجائحة كوفيد-١٩ والاتصال غير المستقر بشبكة الإنترنت.

كولومبيا

التعاون بين قطاعي حماية الطفل والعنف القائم على النوع الاجتماعي في كولومبيا

أدرك فريقي تنسيق حماية الطفل والعنف القائم على النوع الاجتماعي (GBV) الحاجة للعمل معاً لمعالجة مشكلتين رئيسيتين: الافتقار إلى القدرات على المستوى دون الوطني للاستجابة لاحتياجات الناجين من الأطفال والمراهقين، والعمل معاً على جمع البيانات وتحليلها. من أجل معالجة هذه الثغرات، يتقاسم القطاعان خطط العمل لتحديد أين يمكنهما العمل معاً. في كولومبيا، تعتبر إحالة الأطفال والمراهقين الناجين من العنف القائم على النوع الاجتماعي أمراً معقداً بسبب عدم وجود مؤسسات مخصصة مجهزة للاستجابة (مثل معهد رعاية الأسرة الكولومبي). ولاحظت مجموعات التنسيق الخاصة بحماية الطفل والعنف القائم على النوع الاجتماعي أن الفتيات المراهقات الناجيات من العنف المبني على النوع الاجتماعي غالباً ما يعاملن كنساء بالغات من قبل المجتمعات المحلية ويُنظر إليهن على أنهن يخترن الانخراط مع عناصر الجماعات المسلحة/ المجموعات غير القانونية طوعاً؛ وبالتالي، غالباً لا يتم اعتبارهن ضحايا ونادراً ما يمكنهن الوصول إلى مسارات الإحالة للمساعدة في العنف القائم على النوع الاجتماعي. وقد أبرز التعاون بين قطاعي حماية الطفل والعنف القائم على النوع الاجتماعي الحاجة إلى ضمان معاملة الفتيات وفقاً لأعمارهن.

بيانات ومعلومات العنف القائم على النوع الاجتماعي

تعمل جهات الاتصال دون الوطنية لحماية الطفل والعنف القائم على النوع الاجتماعي مع نفس المؤسسات العامة: الحماية والعدالة والصحة. يؤدي هذا أحياناً إلى تداخل في الاستجابات. لذلك، اجتمعت مجموعتي التنسيق في قطاعي حماية الطفل والعنف القائم على النوع الاجتماعي لتحديد مسؤوليات كل قطاع. أدركت مجموعات التنسيق أيضاً أنها بحاجة إلى العمل بشكل أوثق معاً في جمع اخطارات حدوث العنف القائم على النوع الاجتماعي من الميدان، وتحليل البيانات، بما في ذلك عملية تقدير الاحتياجات الإنسانية/ خطة الاستجابة الإنسانية (HNO/HRP)، للتأكد من أن الناجين من الفتيان والفتيات المعرضين لمخاطر عالية يتم التعامل معهم بشكل مناسب طوال دورة البرنامج الإنساني.

تدريب جهات الاتصال الخاصة بحماية الطفل والعنف القائم على النوع الاجتماعي

إن جهات الاتصال الخاصة بحماية الطفل والعنف القائم على النوع الاجتماعي هي مفتاح الاستجابة للناجين من الأطفال والمراهقين. ومع ذلك، من أجل الاستجابة بشكل أفضل للاحتياجات المحددة للأطفال، تعمل مجموعات حماية الطفل ومجموعات العنف القائم على النوع الاجتماعي بشكل مشترك على تنمية قدرات جهات الاتصال. سيؤدي ذلك إلى زيادة قدرة جهات الاتصال على إجراء الإحالات المناسبة والفعالة للناجين من الأطفال والمراهقين. كما أنه سيزودهم بمعرفة أفضل بمبادئ الحماية، والمعايير الدنيا، ومسار الإحالة وكيفية الاستجابة لحالات الطوارئ المتعلقة بالعنف القائم على النوع الاجتماعي واخطارات الاستغلال والانتهاك الجنسيين. ستكون الجولة الثانية من هذا التدريب موجهة إلى مجموعات التنسيق المحلية، لتزويد الجهات الفاعلة الإنسانية بالأدوات والمعرفة التي يمكن أن تسهل وتدعم جمع المعلومات (على سبيل المثال، أثناء تقييمات التقييم الإنساني) وتحسين قدرة الإحالة/ الاستجابة في الميدان.

22 Monthly, GBV and Child Protection Subgroup receive alerts from the territories

لمحات عن التعاون بين مجالي حماية الطفل والعنف القائم على النوع الاجتماعي

أدى التعاون بين قطاعي حماية الطفل والعنف المبني على النوع الاجتماعي إلى تحسين القدرة على مسح اخطارات العنف القائم على النوع الاجتماعي والاستجابة لها وشجع على مشاركة المعلومات، بما في ذلك مع المجموعات الأخرى. تتعاون مجموعتا التنسيق حالياً في تنمية القدرات المشتركة (التدريب) لجهات الاتصال لحماية الطفل والعنف القائم على النوع الاجتماعي. وبالنظر إلى المستقبل، سوف تتجهان نحو التخطيط المشترك.

«إذا كنا سننجح في جميع النقاط السابقة، فإن استراتيجيات الوقاية المشتركة والاستجابات للمراهقات والفتيات الناجيات سيمكن تطبيقها».

كما أدى التعاون بين قطاعي حماية الطفل والعنف المبني على النوع الاجتماعي إلى تحسين التواصل على المستوى الفردي. ويدعم المنسقون بعضهم البعض للتعامل مع الإحباط الذي يشعرون به حيال الموقف. يساعد دعم الأقران في معالجة النقص المستمر في الاستجابة الشاملة للناجين، ونقص الملاجئ الآمنة والافتقار إلى الخدمات الملائمة والمناسبة.

التحديات

التحدي الرئيسي هو أن الدولة ليس لديها الموارد المطلوبة للاستجابة بشكل مناسب لاحتياجات الأطفال والمراهقين الناجين من العنف القائم على النوع الاجتماعي. ومن التحديات أيضاً أن علاقة العمل المشتركة بين حماية الأطفال والعنف القائم على النوع الاجتماعي تحدث حتى الآن على المستوى الوطني، ويجب أن تنساب إلى المستوى الإقليمي. لم يقم المنسقون الميدانيون لحماية الطفل والعنف المبني على النوع الاجتماعي بتكرار نموذج العمل المشترك حتى الآن. ويؤثر عدم الوصول إلى معلومات دقيقة وفي الوقت المناسب عن اتجاهات العنف المبني على النوع الاجتماعي بشكل سلبي على قدرة الفاعلين في مجال حماية الطفل والعنف المبني على النوع الاجتماعي على تخطيط ووضع استراتيجيات الوقاية. فخلال جائحة كوفيد، أدى عدم الإبلاغ عن العنف إلى زيادة إخفاء العنف القائم على النوع الاجتماعي.

«لا يمكننا فعل أي شيء حيال ما لا نعرفه وبالتالي نحن بحاجة إلى تحسين تقييماتنا وتحليل البيانات لأغراض المناصرة.»

يحتاج الفاعلون في مجال حماية الطفل والعنف المبني على النوع الاجتماعي إلى تمويل من أجل عمليات التقييم وتحليل البيانات. يعني نقص البيانات الاعتماد على البيانات الموجودة مسبقاً، التي كثيراً ما تكون بيانات قد عفا عليها الزمن ولا تعكس بشكل كاف حجم وتعقيدات الواقع. يقوض هذا التحدي القدرة على التخطيط الشامل لتوعية المجتمع وتعزيز الاستجابات المؤسسية.

الخطوات التالية

بالنسبة للمستقبل، ستسعى مجموعات تنسيق حماية الطفل والعنف المبني على النوع الاجتماعي إلى زيادة تنسيقها مع الحكومة والهيئات الإنسانية وهيئات الأمم المتحدة الأخرى والمنظمات النسائية المحلية. يتمثل جزء من الخطة في إجراء تنمية مشتركة للقدرات؛ وزيادة مشاركة المعلومات، وتعزيز آليات جمع البيانات؛ والمزيد من المناصرة وإجراء تدريب مشترك لنقاط الاتصال المعنية بالعنف القائم على النوع الاجتماعي وحماية الطفل. كما ستوفر فرق تنسيق حماية الطفل والعنف القائم على النوع الاجتماعي فرصاً مشتركة لتنمية القدرات لمقدمي الخدمات الذين يشكلون جزءاً من مسار الإحالة، بما في ذلك المراكز الصحية ومؤسسات الحماية والعدالة والجهات الفاعلة الإنسانية والمنظمات التي تقودها النساء.

إثيوبيا

تعاون قطاعي العنف القائم على النوع الاجتماعي وحماية الطفل مع الهياكل الحكومية

في إثيوبيا، تعمل جهات الاختصاص لحماية الطفل والعنف القائم على النوع الاجتماعي بشكل مشترك، بما في ذلك مع وزارة شؤون المرأة والطفل والشباب الحكومية. على المستوى الوطني، تقود اليونيسف قطاع حماية الطفل بينما يقود صندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA) قطاع العنف القائم على النوع الاجتماعي. وداخل الوزارة التنفيذية الحكومية، هناك إطار للعمل معاً حيث يكون لكل قطاع قيادة أساسية داخل وزارة شؤون المرأة والطفل والشباب، مع اختصاصات محددة. في كل منطقة تقريباً وعلى المستويات دون الوطنية، توجد مجموعات عمل مشتركة معنية بالعنف القائم على النوع الاجتماعي وحماية الطفل تشارك في قيادتها الحكومة.

فيما يتعلق بالبرمجة، فإن التعاون بين قطاعي حماية الطفل والعنف القائم على النوع الاجتماعي والحكومة محكم. فلدى وزارة شؤون المرأة والطفل والشباب مكاتب على المستوى دون الوطني والإقليمي يعمل فيها أخصائيون اجتماعيون، بما في ذلك أولئك الذين يعملون في مجال التنمية. ويدعم مقدمو الخدمات الإنسانية تعزيز قدرة القوى العاملة الاجتماعية الحكومية على الاستجابة بشكل أفضل للاحتياجات الإنسانية. كما يعمل العاملون في المجال الإنساني ضمن نفس الهياكل حيث تدعم قوة العمل الاجتماعي الحكومية احتياجات حماية الطفل والعنف القائم على النوع الاجتماعي.

مجالات محددة للتعاون بين قطاعي العنف القائم على النوع الاجتماعي وحماية الطفل

لدى قطاعي العنف القائم على النوع الاجتماعي وحماية الطفل إستراتيجية وخطة عمل مشتركة، على الرغم من وجود أنشطة فردية خاصة بالعنف القائم على النوع الاجتماعي وحماية الطفل. وإن للاستراتيجية المشتركة لحماية الطفل والعنف القائم على النوع الاجتماعي أهداف وغايات مشتركة، والتي تشمل تدخلات قطاعية محددة. فعلى سبيل المثال، تركز إدارة حالات العنف القائم على النوع الاجتماعي وإدارة حالات حماية الطفل على تنفيذ مبادرات كل منهما بشكل تعاوني بدلاً من تنفيذها بشكل فردي. ويُقر تنسيق قطاعي حماية الطفل والعنف القائم على النوع الاجتماعي ويعترف بالروابط وأوجه التشابه في العمل الذي يقومان به، ومن هنا تأتي الحاجة إلى تعاون قوي بينهما.

فيما يتعلق بخطة الاستجابة الإنسانية لعام ٢٠٢١، ساهم فيها قطاعي حماية الطفل والعنف القائم على النوع الاجتماعي بشكل مشترك. فيما يتعلق بالاستجابة الإنسانية، يتم تشجيع شركاء حماية الطفل على دمج عناصر البرمجة الخاصة بالعنف القائم على النوع الاجتماعي في تدخلاتهم، لا سيما في مجالات الأطفال الناجين من العنف الجنسي، وبالتالي يتم الاعتراف بمخرجات العنف القائم على النوع الاجتماعي في إطار تدخلات حماية الطفل من قبل الشركاء أيضاً.

بشكل أساسي، جميع الأنشطة التي يتم القيام بها من خلال مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بشأن التنسيق والتخطيط الإستراتيجي والتخطيط للطوارئ وتخطيط الاستجابة والعنف القائم على النوع الاجتماعي وحماية الطفل يتم العمل فيها بشكل وثيق مع مجموعة الحماية ومشاركة الموارد باستمرار.

أثناء تنفيذ الإستراتيجيات، وعند وضع الإرشادات والأدوات الفنية، يعمل قطاعا العنف القائم على النوع الاجتماعي وحماية الطفل معاً بشكل وثيق. فعلى سبيل المثال، قاد قطاع حماية الطفل عملية وضع معايير دنيا محددة السياق بشأن المساحات المخصصة للأطفال ومقدمي الرعاية، وقاد قطاع العنف القائم على النوع الاجتماعي وضع معايير دنيا للمساحات الآمنة للنساء والفتيات مع شركاء يساهمون بشكل مشترك في هذه الموارد. بالعمل سوياً، قاما بتطوير إرشادات خاصة بالبلد حول جائحة كوفيد-١٩ بما يتماشى مع المعايير العالمية.

كما أن لقطاعي العنف القائم على النوع الاجتماعي وحماية الطفل صندوق موارد مشتركة/ متشاركة حيث يتشاركان الموارد الفنية والمبادئ التوجيهية، ومواد المعلومات والتعليم والاتصال ذات الصلة بكل من العنف القائم على النوع الاجتماعي وحماية الطفل. كما أن لديهما أيضاً أخصائي إدارة معلومات واحد يغطي كلا القطاعين.

جنوب السودان

في عام ٢٠١٨، كان التعاون بين قطاعي حماية الطفل والعنف القائم على النوع الاجتماعي لا يتم إلا على عند الضرورة. فقد كان يتم عقد الاجتماعات لمعالجة قضايا محددة تتعلق برعاية الأطفال الناجين، وتنمية القدرات والتقييمات. كما تمت مناقشة تطوير مسارات الإحالة في المواقع التي يعمل فيها كل من مقدمي خدمات حماية الطفل ومقدمي خدمات العنف القائم على النوع الاجتماعي وتضمين حماية الطفل في التقييمات الميدانية للعنف القائم على النوع الاجتماعي على أساس الحاجة. بعد ذلك، قدم مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA) التمويل للبرمجة المتكاملة التي ألهمت وضع نتائج جماعية بين قطاعي حماية الطفل والعنف القائم على النوع الاجتماعي. ومع ذلك، كان التعاون لا يزال غير منتظم. وعندما قررت المجموعة المرجعية الفنية لمجموعة العنف القائم على النوع الاجتماعي، «رعاية الأطفال الناجين»، الاندماج مع مجموعة حماية الطفل، أصبح التنسيق أكثر أهمية. تضمنت الشروط المرجعية التركيز على دعم الشركاء لتطوير القدرات وجمع الأموال لرعاية الأطفال الناجين.

أصبح الحضور المتبادل بين قطاعي حماية الطفل والعنف القائم على النوع الاجتماعي في اجتماعات التنسيق سمة منتظمة الآن. وعلى المستوى المحلي، قد يكون لمسؤولي الحماية مسؤوليات مشتركة في مجال حماية الطفل والعنف القائم على النوع الاجتماعي. في بعض هذه المواقع، وافق الفاعلون المحليون على دمج مجموعات عمل حماية الطفل والعنف القائم على النوع الاجتماعي، خاصة وأن العديد من المنظمات تعمل على كل من قضايا حماية الطفل والعنف القائم على النوع الاجتماعي. على المستوى المحلي، من الشائع وجود علاقات عمل وثيقة بين الجهات الفاعلة في قطاعي حماية الطفل والعنف القائم على النوع الاجتماعي التي توفر إدارة الحالة للأطفال الناجين من العنف القائم على النوع الاجتماعي.

لمحات عن التعاون

إن الهدف من التعاون بين قطاعي حماية الطفل والعنف القائم على النوع الاجتماعي هو ضمان تحسين الخدمات للأطفال الناجين. على سبيل المثال، تستهدف أحدث مبادرة تدريبية مشتركة وسائل الإعلام المطبوعة والمسموعة لزيادة الوعي بالتقارير الأخلاقية عن العنف القائم على النوع الاجتماعي. وافق ممثلون من وسائل الإعلام على العمل مع الجهات الفاعلة في قطاعي حماية الطفل والعنف القائم على النوع الاجتماعي لوضع مبادئ توجيهية للتقارير الأخلاقية.

علاوة على ذلك، وبسبب تعاون قطاعي حماية الطفل والعنف القائم على النوع الاجتماعي:

- الوصول إلى الخدمات المتوفرة للناجين في المناطق التي لا يوجد فيها سوى جهة فاعلة واحدة.
- يتبع قطاع حماية الطفل نموذج العنف القائم على النوع الاجتماعي لتطوير مسارات الإحالة وتطوير خارطة الخدمات.
- في جنوب السودان، لم تتمكن مجموعة حماية الطفل من الوصول إلى التمويل لإجراء التقييمات. ومع ذلك، نظراً لتلقي مجموعة العنف القائم على النوع الاجتماعي التمويل، فقد وافقت على تضمين قضايا حماية الطفل وإجراء تقييمات سريعة مشتركة. تمت تغذية البيانات الناتجة في خطط الاستجابة السريعة التي تدعمها المنظمة الدولية للهجرة (IOM) لخدمات الطوارئ الأولية (لمدة ٣ أشهر).
- في المواقع التي توجد بها مسارات إحالة مشتركة، يبدو أن المجتمع أكثر وعياً بكل من خدمات العنف القائم على النوع الاجتماعي وحماية الطفل.
- عندما يكون الشركاء قد حصلوا على تدريب متكامل على إدارة حالات حماية الطفل والعنف القائم على النوع الاجتماعي، يقدم العاملين خدمات أفضل للأطفال الناجين.
- تعمل الجهات الفاعلة في قطاعي حماية الطفل والعنف القائم على النوع الاجتماعي معاً على الاحتفال بالأيام الدولية الاحتفالية، على سبيل المثال يوم الطفل الأفريقي.
- يجمع تدريب «رعاية الأطفال الناجين» فرق التنسيق مع المزيد من الانتظام والقدرة على التنبؤ لدعم التكامل والنتائج الجماعية.
- تعزيز التعاون بين منسقي حماية الطفل ومنسقي العنف القائم على النوع الاجتماعي على المستوى الفردي. على سبيل المثال، تقاسم الفرص وتشجيع بعضهم البعض على المشاركة وتقديم عروض تقديمية لجماهير متنوعة.

العمل مع الحكومة والجهات الفاعلة الأخرى

الوزارة المختصة لكل من قطاعي حماية الطفل والعنف القائم على النوع الاجتماعي هي وزارة الشؤون الجنسانية والطفل والرفاهية الاجتماعية. وقد أسس قطاع العنف القائم على النوع الاجتماعي علاقة مثمرة على المستوى الوطني في حين أن العلاقة مع الحكومة أكثر تنوعاً بالنسبة لقطاع حماية الطفل. يعتمد التعاون مع الهيئات الحكومية على مستوى الدولة على الحضور وقدرة الموظفين. في بعض الولايات، تشارك الحكومة في قيادة مجموعات التنسيق. بالنسبة لمجموعة العنف القائم على النوع الاجتماعي، قامت الوزارة بدور نشط في الدورات التدريبية وورش العمل ودعمت حملة الـ ١٦ يوماً والاحتفالات بيوم المرأة. لعبت الوزارة دوراً فعالاً في إنشاء المنزلين الآمنين (الوحيدين) في جنوب السودان.

يتركز التعاون مع وزارة الصحة على معالجة الشواغل المتعلقة بنماذج الشرطة، والمناصرة، والتدريب (الإدارة السريرية للاغتصاب) ومعالجة الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي (MHPSS). تدير وزارة الصحة، بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA)، ١٢ مركزاً شاملاً داخل المستشفيات الحكومية.

التحديات

يوجد عدد قليل جداً من الشركاء في مجال حماية الطفل والعنف القائم على النوع الاجتماعي في الميدان، وقد يكون من الصعب إجراء الإحالات المناسبة. من خلال تنسيق مسارات الإحالة، تحاول الجهات الفاعلة في قطاعي حماية الطفل والعنف القائم على النوع الاجتماعي معالجة هذه المشكلة. ومع ذلك، فإن انقطاع التمويل يقطع ما قد كان في السابق مسار إحالة يعمل بشكل جيد. المنظمات التي تضطر إلى الإغلاق بسبب نقص التمويل تترك فجوة في المسار. يتسبب النقص العام في التمويل لقضايا حماية الطفل والعنف القائم على النوع الاجتماعي في جنوب السودان في ارتفاع معدل دوران الموظفين والتوقف في برامج المنظمات غير الحكومية ويؤثر على عمل المجموعة المرجعية الفنية المعنية بالعنف القائم على النوع الاجتماعي والعناية بالناجين من الأطفال. وبالتالي، فإن هذا يعقد جهود تنمية القدرات الفنية ويبطئ تنفيذ برامج حماية الطفل والعنف القائم على النوع الاجتماعي. بالإضافة إلى ذلك، تتأثر الخدمات الحكومية وهناك نقص مُلّح في الأخصائيين الاجتماعيين على الأرض لدعم الناجين من الأطفال. لاحظ قطاع حماية الطفل أن العمل مع الحكومة يمثل تحدياً بسبب نقص المشاركة، ومع ذلك، فإن التعاون الوثيق مع قطاع العنف القائم على النوع الاجتماعي يعمل على سد بعض هذه الصعوبات.

تتضمن التحديات الإضافية ما يلي:

إن حقيقة وجود منزلين آمنين فقط في جنوب السودان بالكامل تخلق فجوة كبيرة في نظام الاستجابة. وهذا يؤثر على الدعم الممكن تقديمه للفتيات الساعيات للهروب من الزواج المبكر.

- يعد دوران الموظفين بين العاملين في إدارة الحالات، وأحياناً مع انتقال الموظفين في منتصف الطريق أثناء برنامج التدريب مشكلة ويجعل من الصعب الحفاظ على التقدم لمجموعات العمل الفنية.
- غالباً ما تنتهك التقارير الإعلامية مبادئ «عدم الإضرار». ومن المأمول أن يؤدي التدريب المقدم لوسائل الإعلام إلى غرس المزيد من قيم جمع البيانات وإعداد التقارير الأخلاقية.
- لقد وجد أن التمويل يمثل في بعض الأحيان سبباً لتقييد البرمجة المشتركة بين القطاعات. على الرغم من محاولة قطاعي حماية الطفل والعنف القائم على النوع الاجتماعي الوصول بشكل مشترك إلى التمويل لمعالجة الناجين من الأطفال في حالات الطوارئ، فقد وجدا أن هناك قيوداً تمنع تضمين أهداف حماية الطفل والعنف القائم على النوع الاجتماعي سوياً.

الخطوات التالية للتعاون بين قطاعي حماية الطفل والعنف القائم على النوع الاجتماعي

إن إجراءات التشغيل المعيارية المنسقة بين قطاعي حماية الطفل والعنف القائم على النوع الاجتماعي هي نتيجة مباشرة لمشاركة قطاعي حماية الطفل والعنف القائم على النوع الاجتماعي في برنامج تعلم مبادرة الناجين من الأطفال والمراهقين (CASI). سيتم نشر الإجراءات التشغيلية المعيارية المنسقة في الولايات. وسيتبع ذلك تنمية القدرات المشتركة للفاعلين في قطاعي حماية الطفل والعنف القائم على النوع الاجتماعي. تشمل الخطوات التالية تشجيع مجموعات التنسيق في قطاعي حماية الطفل والعنف القائم على النوع الاجتماعي على تنسيق اجتماعاتهم. إن عقد اجتماعات مشتركة معاً والعمل جنباً إلى جنب في الميدان سيعزز القدرة على مراقبة ومتابعة قضايا الناجين من الأطفال.

استلزم نقص التمويل لقطاعي حماية الطفل والعنف القائم على النوع الاجتماعي اتباع نهجاً مشتركاً للسعي إلى العمل مع مجموعات أخرى خارج مجموعة الحماية. يحتفظ منسقو حماية الطفل والعنف القائم على النوع الاجتماعي بقائمة من الأنشطة التي سيتم تنفيذها بالتعاون مع المجموعات الأخرى في حالة ظهور فرصة. على سبيل المثال، عندما تكون هناك دعوة لتقديم مقترحات من خلال مجموعة التعليم، قد يتفاوض قطاعي حماية الطفل والعنف القائم على النوع الاجتماعي بشكل مشترك للحصول على أنشطة تتناول حماية الطفل والعنف القائم على النوع الاجتماعي المدرجة في مقترح مجموعة التعليم. على سبيل المثال، دمج الجهات التعليمية الفاعلة في مسارات الإحالة أو تدريب المعلمين على تحديد وإحالة الأطفال ذوي احتياجات الحماية. يعزز هذا النهج موقف كل من قطاعي حماية الطفل والعنف القائم على النوع الاجتماعي عند التفاوض بشأن إدراج قضايا الحماية مع المجموعات الأخرى.

تشمل نقاط العمل الإضافية ما يلي:

- مجموعات حماية الطفل والعنف القائم على النوع الاجتماعي العمل معاً للقيام بمهام مشتركة. يعمل زملاؤنا في قطاعي حماية الطفل والعنف القائم على النوع الاجتماعي معاً لتحديد مواقع التقييم الميداني.
- في عام ٢٠٢٠، قام قطاعي حماية الطفل والعنف القائم على النوع الاجتماعي بتجربة عمليات تدقيق مشتركة متعددة المجموعات للسلامة. نتائج هذا سوف يتم تضمينها في وثيقة مناصرة تستهدف المستوى المشترك بين المجموعات. من المحتمل أن يتم تكرارها بانتظام كبرنامج مشترك لقطاعي حماية الطفل والعنف القائم على النوع الاجتماعي.
- ستستمر اجتماعات حالة الأطفال الناجين المشتركة للأطفال الذين يحتاجون إلى دعم شامل من كلٍ من الجهات الفاعلة في مجال حماية الطفل والعنف القائم على النوع الاجتماعي.
- سيواصل قطاعي حماية الطفل والعنف القائم على النوع الاجتماعي العمل معاً بشأن قضايا المناصرة التي تأتي من مجموعات التنسيق الميداني. هذا يزيد من مدى الوصول والعمق عندما الجهات الفاعلة في قطاعي حماية الطفل والعنف القائم على النوع الاجتماعي بصوت واحد.

السودان

يُعد السودان من بين البلدان الأربعة التجريبية لمبادرة الناجين من الأطفال والمراهقين (CASI). خلال الفترة التجريبية، وضع قطاعي العنف القائم على النوع الاجتماعي وحماية الطفل خطة عمل مشتركة تركز على التنسيق، والتي تناولت على وجه التحديد الوصول إلى الخدمات وجودة تقديم الخدمات بما في ذلك بناء القدرات وتنميتها. اتفق القطاعان على نطاق العمل والمواقع لتجريب التدخلات. في السودان، كانت برامج العنف القائم على النوع الاجتماعي صعبة للغاية بسبب نقص الدعم من الحكومة بينما يتم إيلاء المزيد من الاهتمام للعنف ضد الأطفال وحماية الطفل. لذلك كانت مبادرة الناجين من الأطفال نقطة انطلاق جيدة لمعالجة فجوات العنف القائم على النوع الاجتماعي.

بدأ قطاعي حماية الطفل والعنف القائم على النوع الاجتماعي في تطوير خطة عمل مشتركة من خلال إجراء مشاورات مع مجموعات التنسيق جنباً إلى جنب مع أنشطة خطة العمل الأخرى. من خلال أعمال التوثيق، تمكن القطاعان من تجميع الأدوات ذات الصلة بشكل تعاوني ومراجعتها حسب الضرورة. في خطة العمل المشتركة، ركزا على وظائف التنسيق التي تشمل الاستعداد (حيث طورا بشكل مشترك أدوات التقييم وأدوات تدقيق السلامة) والتخطيط (الذي ركز أكثر على لغة محددة لاستخدامها في دورة البرنامج الإنساني). قام القطاعان بشكل جماعي بتجريب أدوات تدقيق السلامة في مواقع المشروع المختارة ونشر النتائج.

بالإضافة إلى ذلك، طور قطاعي حماية الطفل والعنف المبني على النوع الاجتماعي رسائل رئيسية لنشرها على مختلف أصحاب المصلحة الحكوميين والمجتمعات. ركزت الرسائل الحكومية بشكل خاص على معالجة العوائق التي تحول دون الوصول إلى الخدمات، والتي تضمنت السماح للجهات الفاعلة غير الحكومية التي تنفذ أعمال الحالة بمتابعة الحالات التي تحتاج إلى مساعدة قانونية وتتبعها بسرعة. كما قدم صندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA) الدعم في توفير الباراسيتامول وأطقم التدبير العلاجي السريري للاغتصاب في أحد المرافق الصحية وتناول بشكل مشترك العوائق التي تحول دون الوصول إلى خدمات منع الحمل الطارئة، والتي كانت تمثل تحدياً تاريخياً في السودان.

من خلال هذه المبادرة، كان للقطاعين تعليماً مختلطاً يسمى برنامج الأبطال (Champion Programme)، حيث تكون جهات الاتصال المختارة متناوبة ويمكنها تقديم دعم إضافي للموارد وتنفيذ ما تعلموه في الشرطة ووزارة الرعاية الاجتماعية وبين الوكالات الحكومية الأخرى.

فيما بعد، استعرض القطاعان خطة العمل وخطة التوسع الموضوعة لوسط دارفور وغرب دارفور. استند توسيع النطاق إلى الدروس المستفادة من التدخل في شمال دارفور. قام قطاع العنف القائم على النوع الاجتماعي بتعيين مستشاراً لإجراء تدريب للموظفين في إطار توسيع النطاق في وسط دارفور وغرب دارفور.

تفاوض كلا القطاعين للحصول على هدف استراتيجي مخصص لاستراتيجية الحماية الخاصة بالفريق القُطري للعمل الإنساني. زودت مبادرة الناجين من الأطفال فريق التنسيق بمنصة لعرض أسباب ضرورة الاهتمام بالعنف القائم على النوع الاجتماعي.

النجاحات

بعد تنفيذ أنشطة المبادرة، لاحظ القطاعان زيادة في الوصول إلى الخدمات من حالتين تم الإبلاغ عنهما في مستشفى دار السلام إلى ١٥٠ حالة.
تمت معالجة جوانب العنف القائم على النوع الاجتماعي من خلال وحدة حماية الطفل على مستوى الدولة، والتي ركزت في الغالب على الجوانب القانونية للدعم. كما قاما بتحويل بعض المساحات إلى مراكز شاملة لزيادة الوصول إلى الخدمات وعملا على تحديث ومراجعة مسارات الإحالة على الرغم من محدودية الخدمات في البلد.

التحديات والدروس والتوصيات

تطلب هذا العمل إشرافاً دقيقاً لم يتم تضمينه في الخطة الأولية. كما أن هناك حاجة إلى موارد مالية لتنفيذ ذلك.

- خطة عمل واقعية ومجدية، وتجنب الإفراط في الطموح والإلهام من خلال تحديد أولويات الاحتياجات وما يجب معالجته على وجه التحديد.
- حدد مصادر مشتركة بين القطاعين لتلبية الاحتياجات ذات الأولوية.
- زوّد الموظفين فرص تنمية القدرات المستمرّة.
- ضع استراتيجية خروج من البداية.
- فكّر في خطة التوسّع وقم بإجراء زيارات متبادلة للرواد.
- احتفظ بقائمة بأسماء الروّاد لضمان التعلم المؤسّسيّ.
- قم بربط الروّاد بمجتمع ممارسة لدعم بناء قدراتهم.
- تعمل مجموعتي تنسيق حماية الطفل والعنف القائم على النوع الاجتماعي بشكل وثيق مع الوزارات التنفيذية المختلفة ذات الولايات المختلفة والأجندات والمصالح السياسية، وبالتالي يصعب أحياناً جمعهم مع بعض ومساءلتهم.
- رابط للوصول إلى الموارد التي طوّرتها مبادرة الناجون الأطفال والمراهقين في السودان:

https://drive.google.com/drive/u/0/folders/1SQTZlv-2-HlD69nMl2TJ3jvko9L39t5_

الأرض الفلسطينية المحتلة

يركز التعاون بين قطاعي حماية الطفل والعنف القائم على النوع الاجتماعي في الأرض الفلسطينية المحتلة على معالجة ظاهرة زواج الأطفال. في البداية، بدأ صندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA) واليونيسف في العمل على خطط منفصلة، ولكن لتجنب الازدواجية وتعظيم النتائج، اتفقت آليتا التنسيق على العمل معاً لتطوير استراتيجية زواج الأطفال بشكل مشترك. وتم الانتهاء من وضع الخطة في عام ٢٠٢٠. وتم تشكيل فريق عمل للإشراف على تنفيذ الاستراتيجية، والتي بسبب قيود جائحة كوفيد، توجب إعادة بدء تشكيل الفريق في شباط/ فبراير ٢٠٢١ مع تطوير شروط مرجعية جديدة.[1] وكانت عملية التطوير تشاورية للغاية، وتهدف إلى الحصول على دعم من مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة، بما في ذلك الحكومة ومنظمات المجتمع المدني المعنية بحماية الطفل والعنف القائم على النوع الاجتماعي بالإضافة إلى وكالات الأمم المتحدة الأخرى.

لمحات عن التعاون

يهدف العمل التعاوني لفريق العمل إلى تبسيط العمل بشأن الوقاية والاستجابة عبر المنظمات المشاركة بالإضافة إلى مجموعات التنسيق والائتلافات الأخرى. فبدأت فرقة عمل زواج الأطفال بإجراء مسح شامل للعنف القائم على النوع الاجتماعي وعمل جهات الاختصاص المعنية بحماية الطفل. وقد ساهم ذلك في بناء فهم أفضل لمكان وجود مبادرات البرمجة وكيفية تنفيذها. بناءً على التخطيط، أعطت فرقة العمل الأولوية لتعزيز جهود المناصرة والتحدث بصوت واحد بما يتماشى مع أولويات فريق العمل.

ومن السابق لأوانه تحديد تأثير فريق العمل على الأطفال الناجين. ومع ذلك، من منظور طويل الأجل، ستساهم أعمال المناصرة في سد الثغرات القانونية المستخدمة في ممارسة زواج الأطفال. يوتوقع ممثلو قطاعي حماية الطفل والعنف القائم على النوع الاجتماعي أن يكون للمناصرة القانونية المشتركة والمناصرة التي تستهدف صانعي القرار، بما في ذلك القادة الدينيين، تأثيراً مباشراً على حياة الفتيات بشكل خاص.

ويرى المنسقون أيضاً أنه يمكنهم من خلال التعاون الاستفادة بشكل أفضل من المزايا الاستراتيجية التي يساهم بها صندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA) ومواقف اليونيسف المختلفة. ويشمل ذلك نقاط الدخول للعمل مع الوزارات الحكومية، وإدخال إجراءات تشغيل معيارية لإدارة حالات حماية الطفل وإدارة حالات العنف القائم على النوع الاجتماعي عبر خدمات حماية الطفل والعنف القائم على النوع الاجتماعي وتحسين الوصول إلى الجهات الفاعلة في مجال التعليم.

وهناك دائرة حميدة من التأثير الإيجابي الناتج عن التعاون في مجال زواج الأطفال. لقد أعطت المنسقين هيكلاً حيث يتبادلون المعلومات حول المسائل المتعلقة ببرنامج جهات الاختصاص الأخرى. وامتدت روح التعاون الجماعي لتشمل مجموعات أخرى أيضاً وتؤثر على كيفية معالجة القضايا.

التحديات

هناك حاجة إلى علاقة عمل أقوى وأكثر اتساقاً مع الوزارات الحكومية ذات الصلة. وتعتمد علاقات العمل حالياً على التزام الفرد والذي لا يعد أساساً متيناً لضمان الالتزام والاتساق بمرور الوقت. تعمل الأطر القانونية المختلفة التي تعمل بشكل متزامن في غزة والضفة الغربية على تعقيد العمل على منع زواج الأطفال. وهذا يعني أن القوى العاملة ستحتاج إلى تطوير استراتيجيات منفصلة لإشراك أصحاب المصلحة في كل موقع. يؤثر النقص المزمن في التمويل وإلغاء ترتيب أولويات التنسيق على جميع المجموعات. هناك حاجة إلى نهج طويل الأجل يقدر بشكل صحيح الحاجة إلى التنسيق.

1. https://drive.google.com/file/d/1h55fqJjg-5-NSdNymkHVqaUhvVYglW4s/view?usp=sharing

التخطيط المستقبلي

صُممت فرقة عمل زواج الأطفال، بشروطها المرجعية واستراتيجيتها المتفق عليها لتكون قوية بما يكفي لتحمل معدل الدوران بين المنسقين والموظفين الرئيسيين. ويساعد الجهد المركّز على تحقيق الأهداف الرئيسية على تعميق التعاون والحفاظ عليه. من المهم ألا يتم توزيع التعاون بشكل كبير بما في ذلك العديد wمن الأولويات، ونأمل أن يترجم هذا بمرور الوقت إلى تغييرات حقيقية على أرض الواقع.

تم تطوير إطار التعاون الميداني هذا من خلال الدعم السخي من

ومكتب المساعدة الإنسانية التابع للوكالة الأمريكية
للتنمية الدولية.